أثرإتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية علي التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة (1994-2021)

بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول لقسم الإقتصاد والمالية العامة والنشر في المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية بكلية التجارة - جامعة مدينة السادات

أ.د/ محمد صفوت قابل[1]

الباحــثة / سالي رمضان عبدالغني عبدالعزيز[2]

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات
المجلد السادس عشر – العدد..... 2024م.

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:
قابل، محمد صفوت؛ عبدالعزيز، سالي رمضان عبدالغني، (2024)، "أثرإتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية علي التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة (1994-2021)"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مجلد16، عدد.....، **2024م.**

رابط المجلة: https://masf.journals.ekb.eg

[1] أستاذ الإقتصاد والمالية العامة -وعميد كلية التجارة الأسبق - جامعة مدينة السادات.

[2] معيدة بقسم الإقتصاد والمالية العامة - كلية التجارة جامعة مدينة السادات

المستخلص

نظراً لأهمية إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية كإحدي أهم الإتفاقيات التجارية التي وقعتها مصر، وكون الإتحاد الأوروبي من أهم الشركاء التجارين لمصر حيث يستقبل حوالى ثلث حجم الصادرات المصرية، وبالتالي يهدف هذا البحث إلي معرفة اثر إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية علي التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة (1994-2021) وذالك بقارنة حجم الصادرات والواردات في الفترة قبل توقيع الإتفاقية بحجم الصادرات والواردات بعد توقيع الإتفاقية، وتوصلت الدراسة إلي وجود تآثر إيجابي لإتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية حيث زادت قيمة الصادرات المصرية بعد تنفيذ الإتفاقية (عام 2004) فقد بلغ متوسط نمو الصادرات المصرية لدول الإتحاد الأوروبي حوالي 15%،بينما بلغ متوسط معدل نمو الواردات حوالي 14%، ومن ثم زيادة معدل نمو الصادرات عن معدل نمو الواردات لكن إرتفع عجز التجاري لمصر مع دول الإتحاد الأوروبي حيث سجل متوسط العجز التجاري -9.8مليار دولارخلال الفترة (2005-2021). وذالك يرجع إلي أن حجم الواردات زاتة اكبرمن حجم الصادرات. وبالتالي اثرت الإتفاقية بشكل إيجابي علي الصادرات المصرية وزادات الصادرات المصرية لدول الإتحاد الأوروبي ولكنها أدت إلي دخول طفرة من واردات الإتحاد الأوروبي إلي السوق المصري خصوصاً بداية من عام 2016 لان بحلول عام 2016 اصبحت الرسوم الجمركية علي أغلب الواردات المصرية تساوي صفروبحلول عام 2020 ألغيت الرسوم الجمركية المفروضة علي الواردات المصرية من دول الإتحاد الأوروبي مما أثر بالسلب علي الميزان التجاري بين مصر ودول الإتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية:الشراكة المصرية الأوروبية ،التجارة الخارجية ،الأثار الإقتصادية.

Abstract

Given the importance of EU\Egypt association Agreement as one of the most important trade agreements signed by Egypt and the fact that the European Union is Egypt's most important trading partner, receiving more than a third of the volume of Egyptian exports, this research therefore aims to find out the impact of EU\Egypt association Agreement On Egyptian foreign trade during the period (1994-2021), by comparing the volume of exports. Imports in the period before signing the agreement were the size of exports and imports after signing the agreement. The study concluded that there was a positive impact of EU\Egypt association Agreement, as the value of Egyptian exports increased after the implementation of the agreement (in 2004), where the average growth of Egyptian exports to European Union countries reached about 15%, while the average The growth rate of imports is about 14%, and then the growth rate of exports is higher than the growth rate of imports, but Egypt's trade deficit with the European Union countries increased, as the average trade deficit recorded -9.8 billion dollars during the period (2005-2021). This is due to the fact that the volume of imports is greater than the volume of exports. Therefore, the agreement positively affected Egyptian exports and increased Egyptian exports to European Union countries, but it led to a surge of European Union imports

entering the Egyptian market, especially beginning in 2016, because by 2016 customs duties had become more Egyptian imports are equal to zero. By 2020, customs duties imposed on Egyptian imports from European Union countries were cancelled, which negatively affected the trade balance between Egypt and European Union countries.

Keywords: EU\Egypt association Agreement, foreign trade, economic impacts.

القسم الأول: الإطار العام للبحث

أولاً: المقدمة النظرية للبحث:

تعتبر هذه التكتلات الإقتصادية تحدياً فعلياً للاقتصاد العالمي، وبالأخص اقتصاديات الدول النامية نظراً لضعف موقفها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد وبخاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية. فعقدت مصر العديد من الإتفاقيات مع كثير من دول العالم وذالك بغرض الإستفادة من هذة الإتفاقيات وما ينتج عنها من مزايا تجارية نتيجة المعاملة التفضيلية للدول الأعضاء في هذة الإتفاقيات، وبالتالي حاولت مصر أن تذيد حجم صادرتها مع دول الإتفاقيات وفتح كثير من الأسواق الخارجية أمام الصادرات المصرية، وتعد إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية من أهم الإتفاقيات التجارية التي أبرمتها مصر نظراً لكون الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر لمصر، حيث يشكل حجم تجارة مصر مع دول الإتحاد حوالي 33% من إجمالي حجم تجارتها السلعية مع العالم خلال عام 2021م.

ويحتل قطاع التجارة الخارجية دوراً متميزا لكونه الوسيلة الأهم في توفير إحتياجات السكان التي تتفوق على الموارد المحلية الموجودة في الدولة، كما أن له دوراً في توفيرالنقد الأجنبي من خلال عوائد الصادرات التي تحصل عليها الدولة من تصدير منتجاتها إلى العالم الخارجي، وتلعب الصادرات دوراً هام في تقليل العجز في الميزان التجاري، وبالتالي في الموازنة العامة للدولة لذا تسعى الدولة المصرية جاهدة إلى تنمية الصادرات الكلية.

وفي ضوء ما سبق نجد ان هناك أهمية كبيرة في زيادة الصادرات لخفيض عجز ميزان المدفوعات مما يؤدي الي توفر في العملة الاجنبية وتقليل الإقتراض مما يؤدى إلي إنخفاض الدين العام وأن للاتفاقيات التجارية التي تبرمها الدولة أثر كبير في زيادة هذه الصادرات، لذلك يسعي البحث لتوضيح أثر إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية على التجارة الخارجية المصرية.

ثانياً: مشكلة البحث:

هناك كثير من العوامل التي تؤثر على حجم التجارة الخارجية المصرية منها الإتفاقيات التجارية التي تعقدها مصر مع الدول الخارجية وتبرز مشكلة البحث في الاجابة على السؤال الرئيسي التالي:

مدي تآثير إتفاقية الشراكة المصرية علي التجارة الخارجية المصرية، ومن ثم يمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤلات التالية:

1- **ما هي أهمية إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية بالنسبة لمصر؟**
2- **ما هو الوضع الحالي لتجارة مصر الخارجية ؟**
3- **ما هو آثر إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية علي التجارة الخارجية المصرية ؟**

ثالثا: أهداف البحث:

إنضمام مصرلأي إتفاقية تجارية وإقتصادية وإقليمية يوجب عليها التعامل مع هذه الاتفاقيات، حيث يجب الإهتمام بمعرفة الإلتزامات وفرص الاستفادة من هذه الإتفاقيات، وإدراكاً لأهمية التجارة الدولية في زيادة حصيلة الصادرات، فقد إنضمت مصر إلى العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة لمواكبة التطورات العالمية والاستفادة من مزاياها، وتجنب بعض المظاهر السلبية لها، ومن أهم هذة الإتفاقيات إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية، ومن ثم تهدف هذه الدراسة الي إلقاء الضوء علي أهمية الشراكة المصرية الأوروبية وحجم التبادل التجاري بين مصر ودول الإتحاد الأوروبي ومعرفة أثر هذة الإتفاقية علي التجارة الخارجية المصرية.

وذالك من خلال اهداف فرعية تتبلور أهم أهداف هذا البحث فيما يلي:

1- أهمية إتفاقية الشراكة المصرية الأوربية .
2- تحديد التوزيع السلعي لتجارة مصر الخارجية .
3- توضيح اثر إتفاقية الشراكة المصرية الأوربية علي التجارة الخارجية المصرية.

رابعاً : أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من تزايد العجزالهيكلي المزمن في الميزان التجاري المصري وتأثيره السلبي على العجز في ميزان المدفوعات، لأنة يعني الإعتماد المتزايد على حصيلة الصادرات الخدمية لسد هذا العجز مثل عائدات السياحة وإيرادات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، ولا يخفى أن أغلب حصيلة هذه الصادرات الخدمية يتأثر بشدة بالتغيرات والأحداث السياسية لذا من الضروري دراسة الوضع الحالي للتجارة الخارجية السلعية في مصر، ومعرفة أهمية إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية بالنسبة لمصر.فتكمن أهمية البحث في النقاط الاتية:

- ✓ يوضح الاهمية النسبية لإتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية .
- ✓ يبرزالدورالرئيسى لهيكل التجارة الخارجية المصرية وأهميتة .
- ✓ يوضح أهمية وحجم الصادرات المصرية لدول الإتحاد الأوروبي قبل وبعد الإتفاقية ومدي مساهمتها في حل عجزالميزان التجاري .

خامسا : فروض البحث :

تتمثل فروض البحث فيما يلي :

1. توجد علاقة وثيقة بين اتفاقية الشراكة الأوروبية الموقعة بين مصرودول الإتحاد الأوروبي والميزان التجاري .
2. توجد أهمية كبيرة للصادرات المصرية في تعزيز الميزان التجاري السلعي .
3. يؤدي تطبيق إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية إلي وجود عجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة إزالة الرسوم الجمركية على الواردات الصناعية الأوروبية.

سادساً:الدراسات السابقة.

1- دراسة دراسة [3] بعنوان: تقيم آثر الشراكة المصرية الأورومتوسطة.

-هدف الدراسة:تهدف الدراسة بشكل أساسي بتقييم تفاصيل عن اتفاقية الشراكة المصرية الاوربية المتوسطية من خلال تحليل أهدافها وأدواتها ، تقديم لمحة عامة عن العلاقة الاقتصادية بين مصر والاتحاد

[3] Saleh, A., & Abouelkheir, H. F. (2013). Egypt and the EU: An Assessment of the Egyptian Euro-Mediterranean Partnership. Topics in Middle Eastern and North African Economies, 15.

الأوروبي والاقتصاد المصري البيانات المعيارية والمؤشرات الاقتصادية الأساسية قبل وبعد خطة الإدارة البيئية.

-أهم نتائج الدراسة:توصلت الدراسة أنه منذ دخول الشراكة الأورو-متوسطية حيز التنفيذ ، التجارة البينية والأقاليمية وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ في مصر. ومع ذلك ، النمو القوي لصادرات مصر والاستثمار الأجنبي المباشرللتدفقات الدول الداخلة في إطار الشراكة الأورو-متوسطية لم تُترجم إلى تقدم اقتصادي واجتماعي قوي مماثل.

2-دراسة [4] بعنوان: أداء التجارة بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبري وكفائتها وأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها .

- هدف الدراسة: يستهدف البحث بصفة رئيسية الوقوف على الوضع الراهن للتجارة الخارجية بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية وكفاءتها وأهم المتغيرات المحلية والخارجية المؤثرة على هذه التجارة.

- أهم نتائج الدراسة: فقد توصلت نتائج الدراسة إلي تزايد قيمة التجارة بين مصر والمنطقة سنوية بنحو ١٧٪، حيث زادت الصادرات المصرية إلى المنطقة سنوية بنحو 18.95٪، وزادت قيمة الواردات المصرية من المنطقة بنحو15.1٪. وقد بلغت نسبة قيمة التجارة المصرية مع المنطقة في إجمالي قيمة التجارة المصرية نحو 22.91 ٪ في عام 2013، وقدرت نسبة قيمة التجارة المصرية مع المنطقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي المصري بحوالي 4.88%،وأن معدل النمو السنوي للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة بلغ نحو 17٪.

3-- دراسة [5] بعنوان :تأثير اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الأوروبي على اقتصاد مصر.

هدف الدراسة: هو دراسة تأثير الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي بشأن قطاع التصنيع والإشارة إلى الصناعات ذات الإمكانات القوية لنمو الصادرات وخلق فرص العمل. كما نقوم أيضًا بتحليل فرص تعزيز الاستثمار والتجارة بين مصر والاتحاد الأوروبي، وفي نهاية المطاف، تمهيد الطريق لعلاقات عميقة بين مصر والاتحاد الأوروبي.

نتائج الدراسة: توصلت النتائج إلي زيادة الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي، وأن الأسمدة والوقود والزيوت تمثل الصادرات الرئيسية لمصر إلى الاتحاد الأوروبي ،وزيادة هذة الصادرات لعدة أسباب منها أن مصر تتمتع بصخور الفوسفات التي يتزايد الطلب عليها في جميع أنحاء العالم لإنتاج الأسمدة. وفرة الغاز الطبيعي المسال اللازم للإنتاج ومن الممكن أن تؤدي عملية إنتاج الأسمدة إلى جذب الاستثمارات إلى هذا القطاع.

4- دراسة [6] بعنوان: الآثارالاقتصادية المترتبة على الشراكة الأوروبية.

-هدف الدراسة: تهدف هذة الدراسة إلي التعرف علي أهم المتغيرات الإقتصادية والإقليمية التي هيأت المناخ لطرح فكرة الشراكة الأوروبية المتوسطة بصفة عامة والشراكة الاوروبية العربية بصفة خاصة كمت تهدف إلي تحليل أهم التحديات الإقتصادية التي تواجة الشراكة الأوروبية العربية خلال الفترة

---

[4] سـليمان، سـرحان أحمد عبد اللطيف :أداء التجارة بين مصـر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبري وكفائها وأهم المتغيرات الإقتصـادية المؤثرة عليها، بحث ،**مجلة الإقتصاد الزراعي والعلوم الإجتماعية** ،جامعة المنصورة ،كلية الزراعة ،مج 6،عدد12، 2015 ، ص2085.

[5] Helmy,O., Aboushady,N., Zaki,CH, 2018: The Impact of Egypt-EU Free Trade Agreement on Egypt's Manufacturing Exports and Employment, Published by Friedrich-Ebert-Stiftung (Egypt Office),p83.

[6] قناوي ،عزت ملوك :" الآثار الاقتصادية المترتبة على الشراكة الأوربية"،مقال،**مجلة الدراسات التجارية المعاصرة** ،كلية التجارة ،جامعة كفر الشيخ ، مج6-العدد(10)الجزء الثاني ،مصر ،2020م ،ص 1061.

2013-2018وكيفية مؤاجهة هذة التحديات بالإضاف إلي التعرف علي أهم الأثار المترتبة علي الشراكة الاوروبية .

نتائج الدراسة :توصلت نتائج هذة الدراسة إلي ان الشراكة ليست في مصلحة الدول العربية بسبب الإختلاف الكبيرفي الجوانب الإقتصادية والسياسية والإجتماعية بين الشريكين الأوروبي والعربي .وأن هناك عدم تجانس بين الشركاء في الخصائص المعرفة لتشكيل تكتل إقليمي واضح المعالم .وأن المساعدات التي يقدمها الإتحاد الأوروبي للدول العربية غير كافية لإنجاح الشراكة .

5- دراسة [7] بعنوان: إتفاقيات الاتحاد الأوروبي للتكامل الاقتصادي والبريكست والتجارة.

-هدف الدراسة: فحص الآثار التجارية لاتفاقيات التكامل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي (EIAs) ، وتطورها بمرور الوقت والسيناريوهات ذات الصلة بسياسة التجارة البريكست.

- نتائج الدراسة : تشيرالنتائج إلى عدم تماثل التأثير اعتمادًا على منظور المملكة المتحدة مقابل الاتحاد الأوروبي. في حين أن المملكة المتحدة ستنخفض التجارة بشكل كبير مع مجموعات الدول الثلاث (الاتحاد الأوروبي،اتفاقيات التجارة الحرة و EPAs الإقليمية) وترتفع بشكل كبير مع بقية العالم ، من المتوقع حدوث تغييرات طفيفة فقط في التجارة الثنائية للاتحاد الأوروبي.

6- دراسة [8] بعنوان :كيفية تعظيم إستفادة مصر من التكتلات الإقتصادية تجارياً دراسة مقارنة بين الكوميسا والشراكة الأوروبية مع مصر من حيث التجارة البينية .

هدف الدراسة : مقارنة هيكل التجارة البينية لمصر في تكتل الكوميسا مع هيكل التجارة الخارجية لمصر مع تكتل الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة االأوروبية وتحليلها لمعرفة كيفية تعظيم استفادة مصر من الشراكة الأوروبية وتكتل الكوميسا في اطار التجارة البينية.

نتائج الدراسة : يحتل الإتحاد الإوروبي الصدارة بين الأقاليم الجغرافية الدولية التي تعاملت معها مصر.و إستحواذ التجارة مع الإتحاد الأوروبي على نسبة 30% من تجارة مصر مع العالم، مع وجود عجز تجاري مصري مزمن تزايد عبر السنوات الأخيرة ،بينما يحقق الإتحاد الأوروبي فائضاً مستمراً ومتزايداً، في تجارته السلعية مع مصر خلال السنوات العشر الأخيرة، ليصل هذا الفائض إلى حوالي 91 مليار يورو خلال السنوات العشر الممتدة
من عام 2009 وحتى ،2018.

7-دراسة [9] تعظيم دورتجارة مصرالخارجية السلعية لدعم النمو الإقتصادي.

- هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلي دراسة الوضع الحالي لتجارة مصر الخارجية السلعية.ودراسة أهم الإتفاقيات التجارية التي تعمل مصر في إطارها و تحديد أهم المشكلات التي تواجة تجارة مصرالخارجية السلعية .

- أهم نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلي أن التجارة الخارجية السلعية لها دور هام في دعم النمو الإقتصادي في مصر.

---

[7] Stack, M. M., & Bliss, M. (2020). EU economic integration agreements, Brexit and trade. Review of World Economics, 156(3), 443-473.

[8]صبحي،أمنية جمال؛إبراهيم،ياسمين رجب: كيفية تعظيم استفادة مصر من التكتلات الاقتصادية تجارياً دراسة مقارنة بين الكوميسا والشراكة الأوروبية مع مصر من حيث التجارة البينية،بحث ماجستير ،كلية التجارة ،جامعة عين شمس ،سنة 2020،ص5.

[9] زين،نجوى إبراهيم ؛ الشـــحات ، محمد :"تعظيم دور تجارة مصـــر الخارجية الســـلعية لدعم النمو الإقتصـــادي"،بحث ،كلية التجارة ،جامعة المنصورة،**المجلة المصرية للدراسات التجارية** ،2020م،ص33.

8- دراسة [10] بعنوان: التفكك الاقتصادي العالمي ومستقبل التجارة الخارجية في مصر.

- هدف الدراسة : تهدف الدراسة الي معرفة أثر التفكك الاقتصادي العالمي والاتجاه بعيداً عن العولمة، والتوجه نحو الإقليمية علي حجم التجارة الدولية حول العالم. ومدي تأثيرهذا التوجه العالمي علي حجم التجارة الدولية لجمهورية مصر العربية في المستقبل.

- أهم نتائج الدراسة : أوضحت الدراسة تأثير التكامل الاقتصادي على حجم التجارة الدولية في انه لو تم مضاعفة اتفاقيات التكامل الاقتصادي الموقع عليها مع جمهورية مصر العربية من 5 اتفاقيات الي 10 اتفاقيات مثلا فان حجم التجارة الخارجية صادرات وواردات سوف يزيد بمقدار10% سنويا، ومن ثم فإن أثر التفكك الاقتصادي العالمي سوف يكون له تأثير سلبي على الحالة المصرية حيث لو تم الخروج من اثنان من الاتفاقيات التكامل الاقتصادي من المتوقع ان تخسر مصر في المتوسط 10% سنويا من حجم تجارتها.

9- دراسة [11] بعنوان: تقيم أثر إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية علي الميزان التجاري المصري.

- هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلي دراسة العلاقة بين مصر ودول الإتحاد الأوروبي وتحليل هيكل التجارة الخارجية لمصر مع دول الإتحاد الأوروبي وتحديد أهم الفرص التصديرية المتاحة لمصر في أسواق الدول الأوروبية.

- أهم نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلي أن إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية لها تأثير عكسي ومعنوي علي الميزان التجاري بين مصر ودول الإتفاقية.

[10] عبد القادر ،حسام الدين محمد: "التفكك الاقتصادي العالمي ومستقبل التجارة الخارجية في مصر"،بحث، **المجلة العلمية للعلوم والتجارة ،كلية التجارة** – جامعة عين شمس،2021م،ص35.

[11] سالمان،عمر؛الشافعي ، محمد أحمد محمد السيد : تقييم أثر اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على الميزان التجارى المصرى،بحث، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** المجلد 37 - العدد الاول،2023، ص1066.

ومن ثم يهدف هذه البحث الى توضيح إتفاقية الشراكة المصرية الاوربية وأثرها على التجارة الخارجية المصرية وذلك بالارتكاز على الفجوة البحثية التي تثير التساؤلات المتعلقة بموضوع البحث من خلال

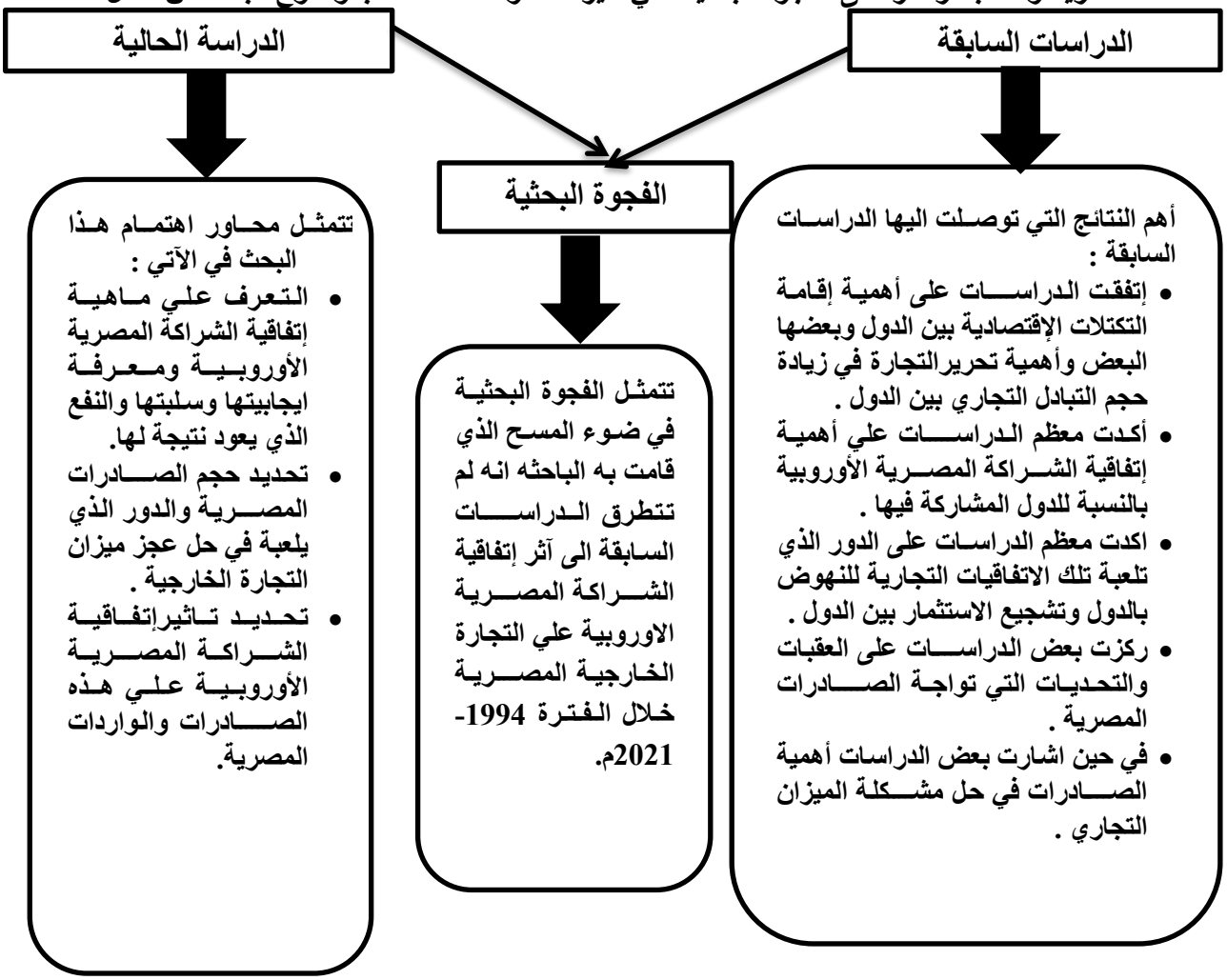

تقتصر حدود البحث فيما يلي :

- حدود مكانية: سوف تقتصر علي جمهورية مصر العربية .
- حدود زمنية: يتم تحليل البيانات التي تخدم متغيرات الدراسة خلال فترة البحث من عام 1994وهي فترة كافية لتحقيق هدف الدراسة .

- حدود منهجية :سوف يتم دراسة أثرالشراكة المصرية الاوربية علي التجارة الخارجية المصرية.

ثامنا : منهجية البحث :

في سبيل التعرف على مشكلة الدراسة وسعيا نحو تحقيق أهدافه اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي وذلك كما يلي:

1. المنهج الإستقرائي :

وفقا لهذا المنهج سوف يتم تحديد أهمية إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية والمزايا والعيوب التي تعود علي مصر نتيجة تلك الشراكة .

2. المنهج الوصفي التحليلي :

وفقا لهذا المنهج سوف يتم تحليل وتفسيرآثار إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية علي التجارة الخارجية المصرية .

القسم الثاني: إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية:

أولاً: ماهية وطبيعة الشراكة:

1- مفهوم الشراكة:

الشراكه هي اتفاق بين عدد من الأطراف لتحقيق هدف أو أهدف مشتركة بواسطة إنجاز عدد من الأعمال المشتركة، مع الأخذ بعين الإعتبار المصالح الخاصة لكل شريك، وهذا العمل الجماعي المشترك يتم على أساس تعاقد بين الأطراف المشاركة وإن أختلفت مصالحهم ودوافعهم، وعرف البعض أيضاً الشراكة ما هي إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر.

وفي حقيقة الامر ان معظم الدول تهدف من وراء ذالك إلي الاستفادة من مزايا حرية التجارة وكذالك الاحتفاظ بقدرتها علي التحكم في تدفق السلع والخدمات الاجنبية حتي لا تؤثر سلباً علي هيكل الانتاج والاستهلاك المحلي، كما ان هناك العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ترتبط بكل مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي والتي تتطلب إرادة سياسية وتضحيات إقتصادية عالية لضمان نجاحها في التغلب علي هذة المشاكل .[12]

ومن هذا المنطلق فإن الشراكة تمثل أدني مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي (منطقة التجارة الحرة) كما تمثل الصيغة الجديدة للتعاون الاقتصادي الدولي نظراً لإشتمالها علي مجالات واسعة تتضمن التعاون الاقتصادي والساسي والامني والمالي والفني والاجتماعي عكس لاتفاقيات السابقة والتي كانت تركز علي التفضيلات التجارية البحتة وهذا ما يعني مواكبة الشراكة في مفهومها الحديث لمتطلبات النظام العالمي الجديد والعولمة الاقتصادية.[13]

2- إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية:

ترجع بداية التعاون الإقتصادي لمصر مع الإتحاد الأوروبي لعام 1977 حينما تم توقيع اتفاقية تهدف إلى التعاون الإقتصادي والتجارى والمالى بين الطرفين، حيث تضمنت الاتفاقية منح عدة مزايا

[12] منصري ،نجاح :أثر إتفاقية الشراكة الاوروموسطة علي التجارة العربية والبينية ،رسالة دكتوراة ، كليةالعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر ، منصري ،نجاح :أثر إتفاقية الشراكة الاوروموسطة علي التجارة العربية والبينية ،رسالة دكتوراة ، كليةالعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر ،2015،ص26.

[13] عبد القادر ،حسام الدين محمد: "مرجع سبق ذكرة،ص35.

للصادرات المصرية عند دخولها لدول الإتحاد الأوروبي دون أن تقدم مصر مزايا لصادرات دول الإتحاد الأوروبي عند دخولها لمصر، وفى ظل سياسة الإتحاد الأوروبي مع دول البحر المتوسط، تم طرح صيغة جديدة للتعاون بين الإتحاد الأوروبي وبين دول جنوب و شرق البحر المتوسط تشمل جميع المجالات السياسية والأقتصادية والثقافية والاجتماعية. حيث بدأت المفاوضات بين مصر والإتحاد الأوروبي منذ عام 1995 والتى نتج عنها توقيع اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية [14] فوقعت مصر والإتحاد الأوروبي (15 دولة) في 25 يونيو 2001 ببروكسل إتفاقية لإقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين في مدة أقصاها 12 عاما من دخول الإتفاقية حيزالتنفيذ (تحرير تدريجي) بينما يمتد تحريرالواردات المصرية من السلع الصناعية ذات المنشأ الأوروبي الي 16 سنة.

وبموجب الإتفاقية يدخل الاتفاق حيز النفاذ في اليوم الأول من الشهر الثاني التالي للتاريخ الذي تخطر فيه الاطراف بعضها البعض باستكمال اجراءات التصديق.

ويسرى الاتفاق لمدة غير محدودة (مفتوح) ولأي من الطرفين أن ينهى هذا الاتفاق بإخطار الطرف الآخر ،وينتهي سريان هذا الاتفاق بعد ستة أشهر من تاريخ هذا الإخطار.

وصدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم 335 لسنة 2002 بشأن الموافقة على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس مشاركة بين مصر والإتحاد الأوروبي.

وتم التصديق على الاتفاقية من مجلس الشعب فى مصر ومن الدول الاعضاء داخل الإتحاد الأوروبي (ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، بلجيكا، السويد، فنلندا، أيرلندا، الدنمارك، فرنسا، لوكسمبورغ، رومانيا، بلغاريا، انجلترا، النمسا، كرواتيا، هولندا، اليونان) وإعتباراً من 2004/5/1 تم انضمام عشرة أعضاء جدد إلى الإتحاد الاوروبى من أوروبا الشرقية وبالتالي انضمامهم إلى اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وهم (بولندا – المجر – التشيك – سلوفاكيا - استونيا -لاتفيا -ليتوانيا-سلوفينيا-قبرص-مالطا)، وبالتالي الاستفادة من اتساع السوق الاوروبى لاسيما بعد انضمام الأعضاء الجدد مما يترتب عليه إضافة قوة استهلاكية كبيرة تبلغ أكثر من 105 ملايين نسمة إلى أسواق الإتحاد الاوروبى التي تبلغ قوامها 375 مليون نسمة.

وفى 5 يناير 2004 صدر القرار الجمهورى رقم 11 لسنة 2004 بشأن الموافقةً على تنفيذ ألاحكام الخاصة باتفاق المشاركة، وذلك نظراً للرغبة المتبادلة للطرفان فى تنفيذ التفاقية.[15]

وفي عام 2021 تم تجديد إتفاقية الشراكة المصرية الاوربية حتي عام 2027والتى ستركز على بناء اقتصاد مستدام، والتحول الأخضر والرقمى والتى تهدف إلى معالجة التحديات المشتركة التى تواجه الإتحاد الأوروبى ومصر، من أجل تعزيز المصالح المشتركة، وضمان الاستقرار على المدى الطويل والتنمية المستدامة على جانبى البحر الأبيض المتوسط وتعزيز التعاون وتحقيق الإمكانات غير المستغلة للعلاقات.[16]

[14] سالمان،عمر؛الشافعي ، محمد أحمد محمد السيد : مرجع سبق ذكرة ،ص1066.

[15] nvestinegypt.gov.eg/Arabic/pages/AgreementDetails.aspx?id=28

[16] https://2u.pw/wVfGP5I

3- أهداف الشراكة المصرية الأوروبية:

للشراكة المصرية الأوروبية عدة أهداف على المدى المتوسط والبعيد من أهمها:

(أ) تتمثل الأهداف على المدى المتوسط في الآتي:[17]

- إقامة منطقة تجارة حرة بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية خلال فترة 12- 13عام.
- زيادة التدفقات الإستثمارية إلى بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط.
- تعزيز العلاقات الإقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
- إنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والإقتصادي.
- تقديم دعم مالي مرتبط بالأداء من الإتحاد الأوروبي.

(ب) في حين تتمثل الأهداف على المدى البعيد فيما يلي :[18]

- تسريع معدلات التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتواصلة.
- تحسين الأوضاع المعيشية لمواطني الدول الأطراف، وزيادة فرص التوظيف.
- تقليص الفجوة التنموية بين المنطقتين الأوروبية والمتوسطية.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليمي.

ثانياً- الأسباب التي تدفع الجانبين المصري والأوروبي نحو المشاركة:[19]

كلا الطرفين المصري والأوروبي يوجد لديه ما يمكن أن يقدمه للطرف الآخر، ومع ذلك هناك اسباب خاصة تكمن خلف رغبة كل جانب في صياغة إطار تنظيمي جديد وأكثر شمولاً للعلاقات المستقبلية المتبادلة ومن أهم هذه الاسباب ما يأتي:

1- بالنسبة للجانب المصري:

- يمثل تفاوض الطرفين المصري والأوروبي في إطار إتفاق المشاركة تنفيذاً لبنود الإتفاق الموقع بينها عام 1977.
- يمثل حجم عمليات التجارة الخارجية بين مصر والإتحاد الأوروبي بعداً دولياً يساعد في دعم جهود الإصلاح الإقتصادي التي تنطوي على التحرر الإقتصادي وتحرير التجارة.
- تسعى مصر الى رفع جودة منتجاتها خاصة أنها تمتع بالعديد من المزايا النسبية مثل الأيدي العاملة وغيرها، الأمر الذي يصبح ميسورة نسبياً في ظل المنافسة بدون جمارك او سياسات حماية في الأسواق الأوروبية التي تعتبر الشريك التجاري الرئيسي.
- تحسين المنتجات المصرية عن طريق الإستفادة من برامج المساعدات التي يقدمها الإتحاد الأوروبي وخاصة في مجال الدعم المالي والفني والتدريب وتطوير إجراءات مراقبة الجودة ونقل التكنولوجيا الأوروبية.
- العمل في إطار المشاركة على جذب مزيد من الإستثمارات الأوروبية سواء بصورة مستقلة أو في صورة مشروعات مشتركة مما يتيح المزيد من فرص العمل للمصريين.

---

[17] منصري ،ناصر نجاح :مرجع سبق ذكرة ،ص45 .

[18] قناوي ،عزت ملوك :مرجع سبق ذكرة،ص1064-1065.

[19] عبدالله، محمود عبدالحافظ محمد:" دور اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية في تحديث وإعادة هيكلة الصناعة المصرية"،بحث، كلية التجارة، جامعة المنصورة, المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر - تحديث الصناعة، ص 6-7.

2- بالنسبة للجانب الأوروبي:

- يسعى الإتحاد الأوروبي لتكوين تجمع دولي في مواجهة التجمعات الإقتصادية الأخرى ليضمن بذلك دوراً بارزا في منظومة الإقتصاد العالمي وتأتي مصر ضمن الدول التي يسعى الإتحاد الأوروبي لجذبها.
- رغبة الإتحاد الأوروبي في الاستحواذ على أكبر قدرممكن من الاسواق وخاصة اسواق الدول كثيفة السكان مثل مصر ودول المغرب العربي.
- الإستفادة من المزايا النسبية المتوفرة في دول جنوب البحرالمتوسط وخاصة الموقع الجغرافية والعمالة الرخيصة.

إهتمام الإتحاد الأوروبي بالتفاوض مع مصرفي سياق اهتمامه بمنطقة البحرالمتوسط باعتبار أن مصر تمثل ثقلاً سياسياً وإقتصادياً في هذه المنطقة.

ثالثاً: مراحل تطبيق الإتفاقية:

تغطى إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية التجارة في السلع الصناعية والسلع الزراعية والزراعية المصنعة كالتالي:

(أ) السلع الصناعية: [20]

يتم بمقتضى الإتفاقية تحريرالتجارة في السلع الصناعية بين الطرفين من كل القيود الكمية والتعريفة الجمركية وفقاً لجداول سلعية وزمنية موضحة في الإتفاقية طبقاً:

- بالنسبة للصادرات المصرية من السلع الصناعية: تتيح الإتفاقية لمصر أن تتمتع صادراتها الصناعية الى بلدان الإتحاد الأوروبي بالإعفاء من الرسوم الجمركية وأي رسوم أخرى وذلك فور دخول الاتفاق حيز النفاذ.
- بالنسبة للواردات المصرية من السلع الصناعية:

1- تلغي تدريجياً الضرائب الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة علي واردات مصر من المنتجات التي يكون منشؤها الجماعة المدرجة في الملحق رقم 2 طبقاً لما يلي: في تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ تخفض كل فئة من فئات الضريبة الجمركية وأي رسم آخر إلي 75% من الفئة الاساسية، بعد مرور سنة واحدة تخفض كل فئة من فئات الضريبة الجمركية وأي رسم آخر إلي 50% من الفئة الاساسية،بعد مرور سنتين تخفض إلي 25%من الفئة الاساسية، بعد ثلاث سنوات يلغي ما تبقي من تعريفة جمركية ،مثل (حديد صب زهر ،أسلاك من الحديد ،قضبان زوايا صلب لأيصدأ.

2- كما تلغي تدريجياً الضرائب الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة علي واردات مصر من المنتجات التي يكون منشؤها الجماعة المدرجة في الملحق رقم 3 كالتالي: تخفض كل فئة من فئات الضريبة الجمركية وأي رسم آخر إلي 90% من الفئة الاساسية بعد مرورتلات سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وإلي 75% بعد اربع سنوات، والي 60% بعد مرور خمس سنوات، 45% بعد ست سنوات، و30% بعد مضي سبع سنوات، و15% بعد ثماني سنوات، بعد تسع سنوات يلغي ما تبقي من تعريفة جمركية. مثل (منتجات البلاستك ،أفلام وألوح مشعة ،أنابيب من الأدائن)

3- تلغي تدريجياً الضرائب الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة علي واردات مصر من المنتجات التي يكون منشؤها الجماعة المدرجة في الملحق رقم 4 كالتالي: تخفض كل فئة من فئات

[20] إتفاق المشاركة المصرية الاوربية ص 8-10.

الضريبة الجمركية وأي رسم آخر إلي 95% من الفئة الاساسية بعد مرورخمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وإلي 90% بعد ست سنوات، وإلي 75% بعد مرور سبع سنوات، و60% بعد ثماني سنوات ،بعد تسع سنوات 45%، و30% بعد عشر سنوات، و15% بعد احدي عشر سنة، وبعد مرور إثني عشر سنة يلغي ما تبقي من رسوم جمركية (البطاطين والملابس والقماش الكروشية وخيوط الحياكة ومعدات مكافحة الحريق)

4- تلغي تدريجياً الضرائب الجمركية والرسوم ذات الأثرالمماثل المطبقة علي واردات مصر من المنتجات التي يكون منشؤها الجماعة المدرجة في الملحق رقم 5 مثل (الكتان والمواد العطرية والقنب الخام) كالتالي: بعد مضي ست سنوات تخفض كل فئة من فئات الضريبة الجمركية وأي رسم آخر إلي 90% من الفئة الاساسية بعد مرور، وإلي80% بعد مرور سبع سنوات، و70% بعد ثماني سنوات، و60% بعد تسع سنوات، و50% بعد عشر سنوات، و40% بعد احدي عشر سنة، وبعد مرور إثني عشر سنة تخفض إلي 30%، و20% بعد مرور ثلاث عشر سنة، و10% بعد اربع عشر سنة، وبعد مضي خمس عشر سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ يلغي كل ما تبقي من رسوم جمركية.

(ب) السلع الزراعية: [21]

إحتوى الملف الزراعي لإتفاقية الشراكة المصريةا لأوروبية على توسيع قائمة السلع الزراعية المصرية التي يمكن تصديرها للإتحاد الأوروبي الى أكثر من مائة سلعة مقابل ٢٥ سلعة وفقا لاتفاق 1977، ويمكن تقسيم السلع الزراعية المصرية المصدرة الى الإتحاد الأوروبي الى أربع مجموعات:

1- سلع لها حصص كمية ومواسم تصدير محددة (اعفاء الحصص من التعريفة الجمركية) وأهمها: زهور القطف، البطاطس البصل، الثوم، الكرنب والقرنبيط، الخس، الجزر، الخيار، الفاصوليا الخضراء، الكنتالوب، الخوخ، البرقوق، الفراولة.

2- سلع لها حصص كمية وليس لها مواسم تصدير(اعفاء جمركي داخل الحصص) وأهمها: البصلات والدرنات، الخضراوات المجمدة والمحفوظة، الخضراوات المجففة، البطاطا، البرتقال، الكمثرى، الارز، زيت السمسم، العسل الاسود، الفول السوداني.

3- سلع لها مواسم تصدير وليس لها حصص كمية (إعفاء من الرسم الجمركي داخل مواسم التصدير) وأهمها: الخرشوف ، الاسبرج، الفلفل الحلو، العنب الطازج، البطيخ.

4- سلع ليس لها حصص كمية ولا مواسم تصدير وأهمها البلح، الجوافة والمانجو، اليوسفي، الجريب فروت، الفلفل الاسود، اليانسون، الشمر، الكزبرة، الكراوية، البذور والنباتات المستخدمة في صناعة العطور والادوية، الليمون.

اما بالنسبة للواردات الزراعية: فنصت الإتفاقية أيضا على قيام الجانب المصري بخفض أو إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على واردات بعض المنتجات الزراعية من الإتحاد الأوروبي مثل اللحوم ومنتجات الألبان بالإضافة الى بعض الخضر والفاكهة، كما يتم بالنسبة لمنتجات معينة إلغاء الرسوم الجمركية او خفضها في حدود الحصص التعريفية المتفق عليها.

(ج) السلع الزراعية المصنعة: [22]

---

[21] https://mosader.com/ar/اتفاقية-الشراكة-المصرية-الاوروبية

[22] نفس المرجع السابق

- بالنسبة للصادرات المصرية: فقد نصت الإتفاقية على تحرير جزئي محدود للسلع الزراعية المصنعة المصدرة من مصر الى الإتحاد الأوروبي، وفقا لثلاثة قوائم:

1- سلع لا تنتجها مصر ويتبادل الجانبان الغاء الرسوم الجمركية عليه.
2- سلع يلغى الإتحاد الأوروبي الرسوم على المكون الصناعي فيها .
3- قائمة ثالثة تلغى الرسوم على المكون الصناعي وتلغى 30% من رسوم المكون الزراعي.

- بالنسبة للواردات المصرية من السلع الزراعية المصنعة: فنصت الإتفاقية على ترتيبات تطبق على صادرات الإتحاد الأوروبي لمصر من السلع الزراعية المصنعة تنقسم الى ثلاثة قوائم:

1- القائمة الأولى: وتحتوي على سلع يتم بعد عامين من دخول الإتفاقية حيز النفاذ الغاء الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات منها من الإتحاد الأوروبي
2- القائمة الثانية: سلع تخضع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات منها الى مصر لتخفيضات التالية:

5% من الرسوم الاساسية بعد عامين من دخول الإتفاقية حيزالنفاذ.
10% من الرسوم الاساسية بعد ثلاث سنوات من دخول الإتفاقية حيزالنفاذ.
15% من الرسوم الاساسية بعد اربعة سنوات من دخول الإتفاقيةحيزالنفاذ.

3- القائمة الثالثة: سلع تخضع للرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات منها الى التخفيضات التالية:

5% من الرسوم الاساسية بعد عامين من دخول الإتفاقية حيزالنفاذ.
10% من الرسوم الاساسية بعد ثلاثة أعوام من دخول الإتفاقية حيزالنفاذ.
25% من الرسوم الاساسية بعد اربعة أعوام من دخول الإتفاقية حيزالنفاذ.

رابعاً: مزايا إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية:

تتيح إتفاقية المشراكة المصرية الأوروبية العديد من المزايا للإقتصاد المصري تتمثل في الأتي :[23]

1- في المجال التجاري:

(أ) بالنسبة للسلع الصناعية:

- زيادة حجم الصادرات المصرية الصناعية إلى الأسواق الأوروبية عن طريق إزالة الرسوم الجمركية وأي رسوم أخرى ذات أثر مماثل والغاء كافة القيود الكمية عليها إعتباراً من 2004/1/1.
- الإستفادة من الالغاء المبكر للقيود الكمية (الحصص) على الصادرات المصرية من منتجات صناعة الغزل والنسيج دون الانتظار لموعد إلغاء تلك القيود بموجب إتفاق المنسوجات والملابس في إطار منظمة التجارة العالمية (أول يناير 2005) وقبل إلغاء الحصص على صادرات الدول الاخرى خاصة الأسيوية.

[23] https://www.goeic.gov.eg/ar/documents/default/view/id/362/m/6-28

(ب) بالنسبة للسلع الزراعية والزراعية المصنعة:

- توسيع قائمة السلع الزراعية المصرية التي يمكن تصديرها للإتحاد الأوروبي الى أكثر من مائة سلعة مقابل 25 سلعة في اتفاق 1977م.
- الحصول على حصص لتصدير سلع زراعية جديدة لم تتمتع من قبل بأي حصص أو مزايا تجارية تفضيلية لدى تصديرها لبلدان الإتحاد الأوروبي مثل: المولاس والزهور والفراولة والمانجو والجوافة والبلح والبصل والثوم المجفف والبازلاء والباذنجان والعصائر والزيوت النباتية والبطاطا والفول السوداني.
- تخيض مستوى أسعار الدخول لبعض المنتجات المصرية.
- مد مواسم التصدير لبعض السلع الزراعية.
- مضاعفة حصص التصدير للعديد من السلع الزراعية التصديرية الرئيسية التي تصدرها مصر لعدة مرات كالبطاطس 230%، والبرتقال 769% والفاصوليا 166%.
- خفض الرسوم الجمركية التي يفرضها الإتحاد الأوروبي على الكميات الزائدة عن الحصص المعفاة من الرسوم الجمركية "تخفض الى 3% للبطاطس".
- زيادة حصص التصدير من أغلب الصادرات الزراعية بنسبة 3% سنويا والتفاوض كل3 سنوات لزيادتها.
- تتيح الإتفاقية مزيدا من تحرير تجارة السلع الزراعية المصنعة عن طريق الغاء رسم المكون الصناعي على بعض السلع، و30% من المكون الزراعي على سلع أخرى بالإضافة الى الحصول على حصة معفاة تماما من أي رسوم على ألف طن من المربى المصرية.

2- برامج تحديث الإقتصاد المصري ودعم قدراته:

تتيح إتفاقية المشاركة المصريةالأوروبية تقديم منح لمساعدة الإقتصاد المصري تبلغ 670 مليون يورو، منها منحة قيمتها 250 مليون يورو لتحديث قطاع الصناعة المصرية، إضافة إلى تمويل برامج إصلاح قطاعي الصحة 110 مليون يورو، والتعليم 100 مليون يورو، والصندوق الإجتماعي من أجل التنمية 155 مليون يورو، وبرنامج تحديث القطاع الخاص 55 مليون يورو.

3- في مجال الإستثمار:

تتيح الإتفاقية جذب مزيد من الإستثمارات المباشرة من الإتحاد الأوروبي إلى مصر، حيث نصت الإتفاقية على إتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع إنتقال رؤوس الاموال بين الجانبين وذلك بهدف تشجيع الإستثمار.

4- تقييم إتفاقية الشركة المصرية الأوروبية:

تتباين الآراء حول تقييم الشراكة الأوروبية من حيث حجم المزايا المكتسبة للإقتصاد المصري فهناك رأيان :

- رأي متفائل: ويرى تحرير التجارة بين مصر والإتحاد الأوروبي سوف يكون له أثر إيجابي حيث يساعد على تنشيط الإستثمار وتحديث أساليب الإنتاج عن طريق إستخدام التكنولوجيا الحديثة على نحو يتيح للصناعة المصرية القدرة على منافسة المنتجات الأوروبية.
- ورأى غيرمتفائل: لدية عدة مخاوف من حيث عدم قدرة الصناعة المصرية على المنافسة خاصة أنها تواجه ظروفا أصعب وعوائق للإنتاج والتصدير تجعل تكلفة إنتاجها مرتفعة.

ومن حيث المبدأ فإن المشاركة المصرية الأوروبية تعتبر خطوة طبيعية ومطلوبة بعد أن أرست إتفاقية الجات الأسس الرئيسية لتحرير التجارة العالمية.

فمما لا شك فيه أن البيروقراطية والقوانين المنظمة للأعمال في مصر وكذلك الجمارك المرتفعة على الآلات والمعدات والمواد الخام تؤدي الى إرتفاع تكلفة الإنتاج وتعميق الإحساس بعدم شفافية القوانين، ما بضعف القدرة التنافسية للصادرات المصرية، لذلك يجب تخفيف الأعباء التي تثقل كاهل المنتجين حتى تتوافر للإقتصاد المصري لحظة الانطلاق نحو الرخاء والرواج.[24]

ويمكن القول بأن التحليل الموضوعي لاتفاق المشاركة بين مصر والإتحاد الأوروبي يشير أن هذا الاتفاق شأنه شأن كل حدث إقتصادي له جوانب إيجابية و سلبية ومن المهم أن نجري بكل دقة حساباتنا الخاصة وذلك بهدف تعظيم الآثار الإجابية وتقليل السلبيات الى أدنى حد ممكن. فقد توصلت دراسة [25] أن إتفاقية الشراكة الأوروبية لها تأثر إيجابي عند مستوي معنوية 0,01 حيث ان زيادة الصادرات ضمن الإتفاقية بنسبة 0,01% يزيد الصادرات الكلية بنحو 2233211 مليون دولار.

وأن الإتحاد الأوروبي يقدم مساعدات مالية لإحداث التطوير المطلوب في الإقتصاد المصري وبصفة خاصة القطاع الصناعي، وفي مجال الآثار المتوقعة من إتفاقية المشاركة وكيفية مواجهتها يمكن القول إن من أهم الجوانب الإجابية أن هذا الاتفاق سيتيح لمصر فتح أسواق دول الإتحاد الأوروبي أمام المنتجات المصرية وهذا من شأنه جذب المزيد من الإستثمارات وخلق فرص عمل وهذا سيترجم بدوره الى إرتفاع مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية ومعدلات النمو.[26]

أما فيما يتعلق بالجوانب السلبية فيلاحظ أن مشروع الاتفاق يتضمن قواعد تربطنا إرتباطاً وثيقاً بالإقتصاد الأوروبي مثل قواعد المنشأ والضرائب المزمع فرضها على المكونات الزراعية فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية المصنعة، والالتزام بتوثيق وتنسيق القواعد التي تحكم المواصفات والقوانين الخاصة بالمنافسة والإحتكار والإستثمار والجمارك والخدمات والشركات والبنوك والبيئة وهوما يمثل قيدا على قواعد الإنتاج.

ومن الأهمية بمكان قياس التغيرات الهيكلية المتوقعة في ظل البدائل المقترحة ضمن الإتفاق بنوعيها الإنتاجي والإداري وأيضا قياس التغيرات في الإيرادات الجمركية، كما يجب قياس حجم الواردات المتوقعة في المستقبل.[27]

خامساً: نتائج وآثاراتفاقية الشراكة الأوروبية المصرية:

1- نتائج تطبيق إتفاقية الشراكة الأوروبية المصرية:

ترتب على تطبيق اتفاقية الشراكة الأوروبية المصرية زيادة الصادرات المصرية لدول الإتحاد الأوروبي المشاركة في الاتفاقية) فقد بلغت الصادرات المصرية خلال الفترة من 2016 إلى 2020 حوالي 28.5% من اجمالي الصادرات المصرية، فيما بلغت الواردات المصرية المتنوعة من تلك الدول حوالي

24 . صالح، سمير أبو الفتوح :"رؤية استراتيجية لمواجهة الآثار المتوقعة لمشروع اتفاقية المشاركةالأوروبية على الصناعة المحلية "،بحث، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** ، كلية الحقوق ،جامعة المنصورة ،ع19 ،-، ص306.

25 ريحان، محمد كامل ؛ وأخروون:تأثير التغيرات الاقتصادية في مصر علي التجارة الخارجية ،مقال ،**مجلة العلوم البيئية**، معهد الدراسات والبحوث البيئية،جامعة عين شمس ،مج 39، 2017،ص413.

26 منصري ،نجاح: مرجع سبق ذكرة ،ص44.

27 . صالح، سمير أبو الفتوح :مرجع سبق ذكرة ،ص306 .

29% من اجمالي الواردت المصرية خلال تلك الفترة، كما جاء الإتحاد الأوروبي في الترتيب الثاني من بين أهم الشركاء التجاريين لمصر خلال تلك الفترة.[28]

بالنسبة لقطاع الإستثمار تبين أن إتفاقية الشراكة الأوربية لها تأثير إيجابي علي حركة الإستثمار فقد زادت عوائد الاستثمار الناتجة عن إنتعاش حركة السياحة بسبب زيادة أعداد السياح الوافدة منة دول الإتحاد الأوربي.كما أن دول الإتحاد الأوروبي تعد السوق السياحية الأولي بالنسبة للإيرادات السياحية لمصر ،فهي إحدي الأسواق الهامة والتي تعتبر إتفاقية الشراكة أحد الاعمدة الرئسية لتدعيم وتقوية علاقتها مع مصر.[29]

أما بالنسبة للقطاع الصناعي فقد تبين تركيز النشاط الاقتصادي في الفترة الماضية علي القطاعات الخدمية والقطاعات الاولية مثل الكماويات والغزل والنسيج حيث أدي هذا إلي الاعتماد الكبير علي الواردات وضعف القدرة التصديرية بسبب عدم وجود إستراتيجية واضحة للقطاع الصناعي وبسبب أن بنود ونصوص الإتفاقية ركزت علي هذا الجانب من القطاع الصناعي، كما توصلت هذة الدراسة إلي أن إتفاقية الشراكة الأوروبية لها أثار إيجابية علي عجز الموازنة العامة للدولة تمثلت في إنخفاض الضريبة الجمركية علي السلع الرأسمالية والوسيطة مما يعزز فرص الصادرات المصرية ،وأن هناك بطء في تنفيذ برنامج تحديث الصناعة وعدم تهيئة المصانع والشركات للمنافسة مما يؤدي إلي وجود تعقيدات لمحاولة زيادة الصادرات إلي الجانب الأوروبي.[30]

2- آثار الشراكة الأوروبية المصرية:

للشراكة الأوروبية المصرية كأي حدث اقتصادي له آثار ايجابية وآثار سلبية، والتي يمكن ابرازها في النقاط التالية:

(أ) الآثار الايجابية للشراكة الأوروبية المصرية: [31،32]

- تساهم الشراكة الأوروبية في زيادة الدخل السياحي في مصر من خلال دعم الإتحاد الأوروبي للمشروعات السياحية وتطوير قدرتها التنافسية في ضوء التسهيلات المتعلقة بمجال التعاون السياحي المشار اليه بالاتفاقية.
- زيادة الناتج المحلي الاجمالي نتيجة زيادة القدرة التنافسية بما يتمشى مع المعايير والمواصفات والمقاييس الدولية.
- يترتب على الشراكة الأوروبية المصرية، فتح أسواق دول الإتحاد الأوروبي أمام المنتجات المصرية الأمر الذي سيؤدي إلى جذب الإستثمارات وخلق فرص عمل جديدة.
- تساهم الشراكة الأوروبية المصرية على نقل التكنولوجيا المتقدمة للدولة المصرية.
- تعزز الشراكة الأوروبية المصرية من سرعة تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي من خلال تحديث العليات الانتاجية، وأيضاً اعادة النظر في القوانين الحالية ذات الصلة.

---

[28] سالمان،عمر؛محمد أحمد محمد السيد :مرجع سبق ذكرة ،ص1061

[29] أمين ،وليد سيد؛وأخروون: دراسة إمكانات تعظيم فعالية الأثر السياحي لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على النشاط السياحي بمصر، بحث ،اتحاد جمعيات التنمية الإدارية،2006،ص19.

[30] محمد، محمد نصـــر الدين أحمد؛وأخروون : تقييم برنامج تحديث الصـــناعة المصـــرية في إطار اتفاقية المشـــاركة الأوربية المصـــرية،بحث، ،عدد130، 2010،ص72.

[31] قناوي ،عزت ملوك :مرجع سبق ذكرة ص1085-1086.

[32] Hoekman ,B,and S.DJankov(2010) the europion unions' Mediterranean free trade initiative ,world economy.

- تؤدي الشراكة الأوروبية المصرية في اطار التبادل التجاري الى تخفيض معدلات الاسعار بالنسبة للسلع موضوع التبادل، ولكن هذا يتوقف على كفاءة توزيع الموارد.
- فتتيح إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية تقديم منح لمساعدة الإقتصاد المصرى ،منها منحة قيمتها 250 مليون يورو لتحديث قطاع الصناعة المصرية.
- توفرالشراكة المصرية الأوروبية فرصة تفصيلية للمنتجات الصناعية المصرية وتسهل الإجراءات الإدارية المرتبطة بعملية التصدير إلا أنها لا تؤمن للمنتجات الصناعية فرص النفاذ من القيود غير الجمركية وأهمها الإشتراطات بالبيئة وحقوق الإنسان ومعايير الجودة وقضايا الأغراق.
- إن إشتراك مصرفي إتفاقية الجات والمشاركة الأوروبية سيتيح دخول الصادرات المصرية النحو أكثر من 116 دولة، إلا أن ذلك سوف يرتبط بقدرة السلع المصرية على المنافسة مع مثيلاتها الأجنبية.

(ب) الآثار السلبية للشراكة الأوروبية المصرية:[33]

- عدم التحرير الكامل للزراعة قد يؤثر على مجال التصنيع الزراعي الذي يعتبر من الصناعات الحديثة، مما يؤدي الى تعرض الصادرات في المستقبل لأضرار بالغة.
- شمول الاتفاقية على الصناعات التحويلية فقط وعدم شمولها لمنتجات الصناعات الاستخراجية، الامر الذي يعني صعوبة تطوير هذه الصناعات التحويلية لأنها في حاجة ماسة لحمايتها، مما قد يؤدي إلى إرتفاع معدلات البطالة في هذه الصناعات.
- صعوبة الاندماج مع اقتصاديات دول الشراكة الأوروبية، نظراً لما تتطلبه الشراكة من شروط تتعلق بالكفاءة والنوعية في الانتاج، وبالتالي التعرض لمنافسة شديدة .
- قلة المساعدات المالية التي يقدمها الإتحاد الأوروبي، الأمر الذي يترتب عليه عرقلة التنمية الاقتصادية بها.
- عدم اعطاء القطاع الصناعي الفرصة الكافية من الوقت لاعادة هيكلته بما يتمشى مع ظروف الشراكة تحقيقا لمناخ تنافسي مناسب من خلال اعادة تأهيل القطاع الصناعي.
- تاثيرات سلبية تتمثل في انخفاض الايرادات الجمركية مما ينعكس على زيادة العجز في الموازنة العامة.
- يترتب على الغاء التعريفات الجمركية على واردات السلع الصناعية الأوروبية، زيادة العجزالمستمرفي الميزان التجاري،نتيجة زيادة الواردات من السلع الصناعية الأوروبية.
- الغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية سوف يؤدي الى إرتفاع مستوى الاستهلاك الكلي، وتحول المستهلكين لشراء السلع المستوردة بدلاً من السلع المحلية وهو ما يعرض الصناعة المحلية للمنافسة.

[33]قناوي ،عزت ملوك :مرجع سبق ذكرة ص1088

القسم الثالث: التجارة الخارجية المصرية.

يعد التبادل التجاري بين الدول، حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث يقوم الإقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الإقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر، فتمثل التجارة همزة وصل بين هذه الأنشطة فيما بينها عن طريق تجارة داخلية، وبينها وبين العالم الخارجي كتجارة خارجية. فبذلك تشكل التجارة الخارجية فرعا من فروع الإقتصاد الوطني وتعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد كل دولة .

أولاً: حجم التجارة الخارجية المصرية:

الجدول رقم (1) إجمالي قيمة الواردات والصادرات وصافي الميزان التجاري المصري 1994-2021م.

السنة	الصادرات (مليار دولار)	معدل نمو الصادرات السنوي (%)	الواردات (مليار دولار)	معدل نمو الواردات السنوي (%)	صافي الميزان (مليار دولار)	نسبة الصادرات إلي الواردات (مليار دولار)
1994	11.71	0.5	14.56	1.2	2.85-	80.42
1995	13.57	11.3	16.66	4.3	3.09-	81.45
1996	14.03	1.8	17.72	1.8-	3.69-	79.18
1997	14.78	0.9	19.53	5.3	4.75-	75.68
1998	13.75	0.9-	21.81	1.7	8.06-	63.04
1999	13.65	2.7-	21.14	12.8	7.49-	64.57
2000	16.17	7	22.78	4	6.61-	70.98
2001	16.9	3.3	21.59	1.1-	4.69-	78.28
2002	15.9	5	19.3	2.70	3.4-	82.38
2003	17.5	13.8	19.58	1.30	2.08-	89.37
2004	22.24	25.30	23.31	17.20	1.07-	95.41
2005	27.19	20.20	29.22	23.80	2.03-	93.05
2006	32.17	21.30	33.91	21.80	1.74-	94.87
2007	39.46	23.30	45.43	28.80	5.97-	86.86
2008	53.8	28.80	62.91	26.30	9.11-	85.52
2009	47.21	14.50-	59.76	17.90-	12.55-	78.99
2010	46.75	3-	58.22	3.20-	11.47-	80.30
2011	48.54	1.2	58.26	8.40	9.72-	83.32
2012	45.77	2.30-	67.87	10.80	22.1-	67.43
2013	49.09	4.5	67.36	0.60	18.27-	72.88
2014	43.53	10.90-	69.3	0.10	25.77-	62.81
2015	43.42	0.00	71.35	1	27.93-	60.85
2016	34.39	15-	66.16	2.20-	31.77-	51.98
2017	37.29	86	69.09	52.50	31.8-	53.97
2018	47.23	31.6	73.33	10.60	26.1-	64.41
2019	53.04	2.21-	78.01	8.9-	24.97-	67.99
2020	47.87	21.7-	75.43	17.90-	27.56-	63.46
2021	44.85	13.40-	81.94	20.	37.09-	54.73

المصدر: من البنك الدولي

1- تطورالصادرات المصرية خلال الفترة 1994-2021م:

من الجدول (1) نلاحظ أن حصيلة قيمة الصادرات المصرية أخذت في الارتفاع من عام 1994حتي عام 1997 فإرتفعت من 11.71مليار دولار إلي 14.87مليار دولارثم إنخفاض من عام2000 إلي عام

2002ثم بدات حصيلة الصادرات المصرية في الإرتفاع من عام 2003 وصلت ذروتها في عام 2008 فسجلت حوالي 53.8مليار دولار.
وبدأت في الإنخفاض مرة إخري نتيجة الازمة المالية العالمية التي حدتث في 2008وما تلاتها من أحداث سياسية مرت بها مصر مثل ثورة يناير فمن الطبيعي أن تؤثر كل تلك الاحداث علي حجم التجارة الخارجية وظلت الصادرات المصرية في التراجع حتي عام 2016 فكانت حصيلة الصادرات في هذا العام 34.39مليار دولار.
كما أن هناك عديد من العوامل منها بعض القرارات التي تسببت في كثرة إجرءات التصدير وتعقيدها، مثل: فرض رسم صادرعلى بعض المنتجات، وتحديد الحد الأقصى للسحب من الحساب الدولاري ضافة شهادات جديدة وشروط للتصدير، وصعوبة الحصول على التمويل بسبب كثرة الضمانات المطلوبة، وايضاً بسبب عدم الاستقرار السائد آنذاك في معظم الدول العربية وليس في مصر فحسب، ولكون الدول العربية هي الشريك التجاري الأكبر لمصر، وكرد فعل على الحالة السياسية السائدة؛ فقدت مصر عديد من أسواقها الخارجية، فصادراتها إلى ليبيا كانت تُقدَّر عام 2013 بحوالي 1.227 مليار دولار، إنخفضت في 2014 لتصل إلى 1.006 مليار دولار 32 ، واستمرت في الإنخفاض لتصل في عام 2017 إلى 413 مليون دولار. [34]
ومع بداية إستقرارالبلاد في عام 2017بدات التجارة الخارجية في التحسن مرة إخري فسجلت قيمة الصادرات37.29مليار دولار وإستمرت قيمة الصادرات في الإرتفاع حتي وصلت ذروتها في عام 2019وسجلت الصادرات 53.04 مليار دولار، ثم عاودت في الإنخفاض مرة إخري في عام 2020و2021وسجلت 47.78،44.58مليار دولار علي التوالي.[35]
من الجدول السابق يتتضح أن الصادرات المصرية إستمرت في التزايد في الأعوام الأولي من فترة الدراسة ثم تراجعت الصادرات ل أقل قيمة لها في عام 1999وسجلت 13,65مليار دولار.وسرعان ما عاودت للإرتفاع مرة إخري ووصلت
أعلي قيمة لها في عام 2008 حيث سجلت الصادرات المصرية 53.08مليار دولار خلال الفترة ككل.

3- معدل نمو الصادرات المصرية خلال الفترة 1994-2021م:

من الجدول رقم (1) يظهر التذبذب في معدل نمو الصادرات تبعاً لظروف والأحوال التي تمر بيها البلاد، فقد إنخفض معدل النموالصادرات في عام 2000 ثم عاود في الإرتفاع من 2001حتي 2004 ثم أخذ معدل نمو في الترجع حتي عام 2007 ثم إرتفع نمو الصادرات في عام 2008ثم أخذ معدل النمو في التذبذب ما بين الإرتفاع والإنخفاض في الفترة من 2009 إلى 2016.
ورغم حصول تحسن طفيف عام 2017، إلا أنه ما زال هناك الكثير أمام العالم للتخلص من آثار الأزمة، وفضلًا عن محاولاته عديده للتكيف والتأقلم مع التغيرات التي تحدث سواء في نطاق التحالفات الإقتصادية، مثل: خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي، مصحوباً بتقلبات في أسواق المال وعدم اليقين، وأزمة إنخفاض أسعار النفط وتأثيرها على الأسواق الخليجية، بالإضافة إلى محاولات السيطرة والهمينة التي تسعى لها كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على الإقتصاد العالمي، كل هذا كان له أثر على الصادرات المصرية سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، وعلى الرغم من ذلك

[34] علي ،أسماء:التصدير في مصر السياسات والعوائق والفرص،بحث،**مجلة اركان للدراسات والابحاث والنشر** ،2018،ص9.
[35]المصدر بيانات البنك الدولي

إلا أنه حدث إرتفاع في معدل نمو الصادرات بين عامي) 2016 / 2017 (ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، منها: تحرير سعر صرف الجنيه أمام الدولار مما جعل المنتجات المصرية أكثر تنافسية من جانب الأسعار أمام منتجات الدول الأخرى، وإرتفاع معدلات النمو العالمية لعدد من البلدان وتوقعات بنمو أكبر مما دفع نحو مزيد من الطلب على المنتجات.[36]

إرتفع معدل نمو الصادرات وصل ذروتة في عام 2017وسرعان ما عاود للإنخفاض في 2019 نتيجة لاغلاق البلاد بسبب جايحة الكرونا العالمية وصل النمو إنخفاضة ووصل ادناة في عام 2020.

4- تطور الواردات المصرية خلال الفترة 1994-2021م:

من الجدول السابق يتتضح أن الواردات المصرية إستمرت في التزايد في الأعوام الأولي من فترة الدراسة فزادات الواردات المصرية من 14.56مليار دولار عام 1994حتي وصلت إلي 22.78مليار دولار في عام 2000 ثم تراجعت الواردات من عام 2000 حتي عام 2003 فسجلت الواردات المصرية اقل قيمة لها علي مدار فترة الدراسة فكانت قيمة الدفوعات عن الوارد حينها 19.58مليار دولار في عام 2003.

ثم بدأت قيمة الواردات المصرية في الإرتفاع بداية من عام 2004حتي عام 2008 فسجلت الواردات المصرية حينها 62.91مليار دولار.

ثم إنخفضت الواردات المصرية مرة إخري في الفترة من 2009 إلى 2011 ثم بدات في الإرتفاع مرة إخري نتيجة للاحداث السياسة التي مرت بها مصر في هذا العام وإستمرت الواردات المصرية في الزيادة حتي عام 2015 وإنخفضت في عام 2016 ثم واصلت الإرتفاع مرة إخري حتي وصلت زروتها في عام 2021 فسجلت الواردات المصرية أعلي قيمة لها ب81.94 مليار دولار.

5- معدل نمو الواردات المصرية خلال الفترة 1994-2021م:

من الجدول السابق يظهر التذبذب في معدل نمو الواردت المصرية في الفترة مابين 1994 -2021مابين الانخفاض والارتفاع .فظهر عدم الاستقرار من 1994حتي عام 2003، ثم اخذ معدل نمو الواردات في الارتفاع حتي عام 2006 ثم سرعان ما إنخفض مرة إخري في عام 2007و2008 ثم إنخفض معدل نمو الواردات المصرية ووصل أدني نقطة لة في عام 2009وسجل -17.9% ثم إرتفع معدل نمو الواردات المصرية مرة إخري من عام 2010حتي عام 2012. ثم إنخفض معدل نمو الواردلت بداية من عام 2013حتي عام 2016 تم إرتفع معدل نمو الواردات المصرية وصل لاعلي معدل لها خلال فترة الدراسة وسجل 52.5%ثم إنخفض معدل نمو الواردات مرة إخري من 2018حتي عام 2020وسجلت نفس معدل نموها في 2009-17.9%ثم إرتفع معدل النمو مرة إخري في عام 2021.

6-الوضع الحالي للميزان التجاري في مصر:

إن الميزان التجاري لة أهمية في قياس الأداء الإقتصادي للدولة، فيو يمثل الفرق بين حصيلة الصادرات والواردات، واذا كان الميزان التجاري في حالة عجز فهذا يشير إلى مدى التدهور الحاصل في الإقتصاد، أما إذا كان في حالة فائض فيذا يدل على النمو وقدرة هذاالإقتصاد علي التطور. [37]

---

[36] علي ،أسماء: سبق ذكرة ،ص 1

[37] القيسي،أماني طلعت : تقييم أداء الصادرات السلعية الفلسطينية بإستخدام مؤشرات التجارة الخارجية 2000-2014م)، رسالة ماجستير،كلية التجارة ،جامعة غزة الاسلامية ،فلسطين،2016،ص59.

هو الفرق بين مجموع قيم صادرات الدولة و وارداتها مع كافة بلدان العالم الخارجي خلال عام واحد و عادة ما يحسب بالدولار الأمريكي و من ثم يعكس هذا الميزان حالة العجز أو الفائض أو التعادل مع البلدان الأخرى.[38]

وبالنظر إلى الاختلالات الهيكلية المزمنة التي تعاني منها التجارة الخارجية المصرية، يتبين لنا أن مصر تعاني من عجز مزمن في الميزان التجاري السلعي وهو الذي يكمن خلف عجز ميزان المدفوعات ككل، وينتج هذا العجز بداية من المستوي المنخفض للصادرات ،وتباطؤ معدلات نموها، مقابل إ رتفاع مستوي الواردات وتزايد معدلات نموها عبر الزمن. وعلى الرغم من الإتجاه نحو تنمية الصادرات المصرية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرون، من خلال تبني (استراتيجية التصنيع القائم علي تطوير الصادرات)،كبديل لاستراتيجية"إحلال الواردات"التي اتبعتها الدول النامية في الماضي،إلا أن هذه الصادرات لم تعد تشكل قوة دافعة لعملية التنمية ، حيث أصبح من الصعب الحديث عن زيادة الصادرات المصنعة كطريقة لمواجهة العجز التجاري، ولكن يتم التركيز على ضبط مستوي ومعدل نمو الواردات كأمر ممكن لتحقيق هدف خفض العجز أو القضاء عليه عبر الزمن. ويرجع العجز المتزايد في الميزان التجاري المصري إلي مجموعة من الأسباب أهمها ما يلي:

- الاختلالات الهيكلية في الإقتصاد القومي والتي تتمثل في اختلال العلاقة بين الصادرات والواردات، واختلال العلاقة بين الادخار والإستثمار، واختلال الهيكل الإنتاجي، وغيرها من الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الإقتصاد القومي المصري.
- عدم ملاحقة النمو في الصادرات النمو المطرد في الواردات، إلي جانب إرتفاع الأسعار العالمية بعد حرب 1973 وإنخفاض سعر صرف الجنيه المصري عام 1979 حتي تحريرها في عام 1991.
- تزايد الواردات الإستهلاكية نتيجة للزيادة السكانية والزيادة في الدخول النقدية بعد الإنفتاح الإقتصادي وسفر العمالة المصرية للخارج، مما أدي إلي وجود ضغط مزدوج علي موازين المدفوعات الخارجية لزيادة الواردات وجود ضغط مزدوج علي موازين المدفوعات الخارجية لزيادة الواردات الإستهلاكية من ناحية وتناقص فائض الإنتاج المحلي المخصص للتصدير من ناحية أخري.
- تزايد الإعتماد على الخارج لسد فجوة الغذاء في الداخل بسبب عجز القطاع الزراعي وتخلفه عن الوفاء بمتطلبات الغذاء، بالإضافة إلى تراجع حصيلة الصادرات المصرية وإنخفاض الطلب علي العديد من السلع الأولية المصدرة، وإنخفاض الأهمية النسبية للقطن المصري.
- سلسلة التخفيضات الجمركية التي تم بدئها من عام 2005 واستمرت حتي عام 2008وقد أدي هذا بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات نتيجة إنخفاض أسعارها النسبية.
- تزايد استيراد السلع الوسيطة اللازمة لإستمرار الطاقات الإنتاجية القائمة والتي أهملت استراتيجية التنمية الصناعية فأصبح التزايد المستمر في استيراد هذه السلع أحد العوامل الهامة المسببة لاختلال الميزان التجاري المصري.

[38] الخذندار ،نعيمة رزق نمر: أثر تخفيض التعريفة الجمركية للمدخلات الوسيطة المستوردة علي النمو في الناتج الاجمالي ،(دراسة حالة علي القطاع الصناعي رسالة ماجستير ،كلية التجارة الجامعة الاسلامية في غزة ،2016،ص5.

- توسع الحكومة في سياسة "دعم الصادرات"، مما أدي إلي زيادة الإستيراد في القطاع الإنتاجي (بشكل غير مباشر) حيث أن التوسع في الصادرات يستلزم بالضرورة التوسع في إستخدام مستلزمات الإنتاج المستوردة.[39]

يلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن مصرتعاني بإستمرار من العجز الكبير في الميزان التجاري وذلك بسبب الإعتماد الكبير على الواردات، وأيضاً يعتبر العجز نتيجة للبيئة السياسية والإقتصادية وما تأثرت بة البلاد خلال السنوات السابقة من أحداث سياسية مثل أحداث يناير وجائحة كرونا ، ونتيجة لذلك تراجعت الإستثمارات والصناعات. ولقد أخذ العجز في الميزان التجاري بالإتساع بسبب النمو في الواردات الذي فاق النمو في الصادرات خلال فترة الدارسة، وهذا العجز طويل الأجل يمكن أن يكون لة أثراَ سلبياً على قدرة الإقتصاد على حشد رأس المال اللازم للاستثمار في تنمية التجارة.

وإستمرالعجزمن عام 1994 حتى2021 فسجلت مصر عجزاًتجارياً في عام1994بمقدار -2.85مليار دولاروإستمر العجز التجاري في تذايد حتي 2000 فسجلت مصر عجزاً تجارياً بمقدا-6.61ملياردولار، وإنخض العجز مرة إخري من عام حتي وصل أدناة في عامي 2004و2006 فسجل عجزاًبمقدار-1.07و -1.74مليار دولار علي التوالي، ثم عاد وإرتفع إرتفاع شديد من عام 2007 ،نتيجة لحدوث الأزمة المالية والتي أثرت سلباً على الطلب العالمي على الصادرات، وشهدت الصادرات المصرية تراجعاً آخر في2011 -2012 بعد اندلاع ثورة 25 يناير.[40]

الأمر الذي أثر بالسلب علي الميزان التجاري المصري، ووصل العجز زروتة عام 2017 فسجل -31.8 ملياردولارثم عاد وإنخفض في عام 2019وسجل -24.97 ثم عاود وإرتفع من جديد في عامي 2020-2021فسجل -27.56و- مليار دولار37.09علي التوالي .

[39] عبد الرحيم، نهي صلاح الدين : دراسة إقتصادية للعوامل التي تؤثر علي الميزان التجاري المصري، بحث ،مج 9 ،عدد 2،سنة 2018،ص928-930 .

[40] بنك إسكندرية،srm نوفمبر 2016:مصر مركز واعد د للتجارة والإستثمار في أفريقيا والشرق الأوسط ،ص14.

ثانياً-حجم التبادل التجاري بين مصر وأهم الدول الخارجية خلال عام 2021.

يوضح الجدول رقم (2) حجم التبادل التجاري بين جمهورية مصر العربية وأهم الدول الخارجية خلال عام 2021

أهم الشركاء التجارين	الصادرات		الواردات		حجم التبادل التجاري	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الإجمالي	8852.3	100.0	19926.8	100.0	28779.1	100.0
أهم الشركاء التجارين	5233.5	59.1	12960.5	65	18184	63.2
الصين الشعبية	210	2.4	2520.2	12.6	2730.2	9.5
الولايات المتحدة الامريكية	1143.9	12.9	949.8	4.8	2093.7	7.3
السعودية	389.2	4.4	1613.7	8.1	2002.9	7
الإمارات العربية المتحدة	439.9	5	1394.8	7	1834.7	6.4
ألمانيا	460.6	5.2	916.8	4.6	1377.4	4.8
سويسرا	412.5	4.6	849.8	4.3	1262.3	4.4
الهند	483.4	5.5	617.7	3.1	1101.1	3.8
إيطاليا	445.6	5	631.4	3.2	1077	3.7
تركيا	289.5	3.3	769.1	3.8	1058.6	3.7
المملكة المتحدة	534.4	6	517.9	2.6	1052.3	3.6
بيلجيكا	148.4	1.7	576.9	2.9	725.3	2.5
روسيا	51.7	0.6	662.4	3.3	714.1	2.5
فرنسا	164.7	1.8	499.5	2.5	664.2	2.3
الارجنتين	59.7	0.7	440.5	2.2	500.2	1.7
الدول الاخري	3618.8	40.9	6966.3	35	10575.1	36.8

المصدر :البنك المركزي المصري ،النشرة الإحصائية الشهرية ،العدد300،-مارس 2022.الارقام بالمليون جنية مصري

يوضح الجدول السابق حجم التبادل التجاري بين جمهورية مصر العربية وأهم الدول الخارجية خلال عام 2021فقد جاءت الصين الشعبية فى المركز الأول كأهم شريك تجارى لمصر في 2021فبلغ حجم التبادل التجاري بينهما 2730.2 مليون جنية مايمثل 9,5% من إجمالي حجم التبادل التجاري المصري خلال العام ، يليها الولايات المتحدة الامريكية فبلغ حجم التبادل التجاري بينهما 2093.7مليون جنية مايمثل 7.3% من إجمالي حجم التبادل التجاري ،وتأتي السعودية في المرتبة الثالثة في قائمة أهم الشركاء التجارين لمصر خلال هذا العام بقيمة 2002.9مليون جنية بما يمثل 7%من إجمالي قيمة حجم التبادل وتأتي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الرابعة في القائمة وبلغ حجم التبادل التجاري بينهما 1834.7مليون جنية بمايمثل 6.4%من إجمالي قيمة التبادل التجاري الكلي ،وتقع ألمانيا في المرتبة الخامة في القايمة وبلغت قيمة التبادل بينهما 1377.4مليون بما يمثل 4.8% من إجمالي قيمة التبادل التجاري،وتاليها سويسراوالهند وإيطاليا وتركيا والمملكة المتحدة في القائمة علي الترتيب بتبادل تجاري يبلغ قيمتة 1262.3، 1101.1، 1077، 1058.، 1052.3مليون جنية علي الترتيب .

وقد جاءت كلا من بليجيكا وروسيا وفرنسا والارجنتين في أدني قائمة أهم الشركاء التجارين لمصر خلال هذا العام فبلغ جم التبادل التجاري بين مصروكلا من بلجيكا وروسيا 725.3، 714.1مليون جنية بما يمثل تقريبا 2.5%من إجمالي قيمة التبادل التجاري المصري لكل دولة علي حدة ،وبلغ حجم التبادل بين مصر وفرنسا 664.2مليون جنية بنسبة 2.3%من إجمالي قيمة التبادل التجاري،وبلغ جم التبادل التجاري بين مصر والارجنتين 500.2مليون جنية بنسبة 1.7% وهو يمثل أقل نسبة من إجمالي قيمة التبادل التجاري المصري خلال العام. حيث مثلت هذه الدول مجتمعة ما نسبتة 65%من إجمالى حجم التبادل التجاري المصري بقيمة 18184مليون جنية .[41]

ثالثاً: - التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات المصرية:

1- التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات البترولية:

(أ) الصادرات البترولية:

إنخفضت حصيلة الصادرات البترولية إلى كل من دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والدول الأوروبية الاخري والدول الآسيوية والدول الإفريقية وبعض الدول الاخري وعلى مستوى الدول فقد تمثلت أهم الدول التي إنخفضت صادرات مصر البترولية إليها في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 214.9مليون دولاروكلاً من إستراليا ودول ومناطق إخري بنحو 744.7 مليون دولار، ودول الإتحاد الأوروبي بنحو 584مليون دولار.

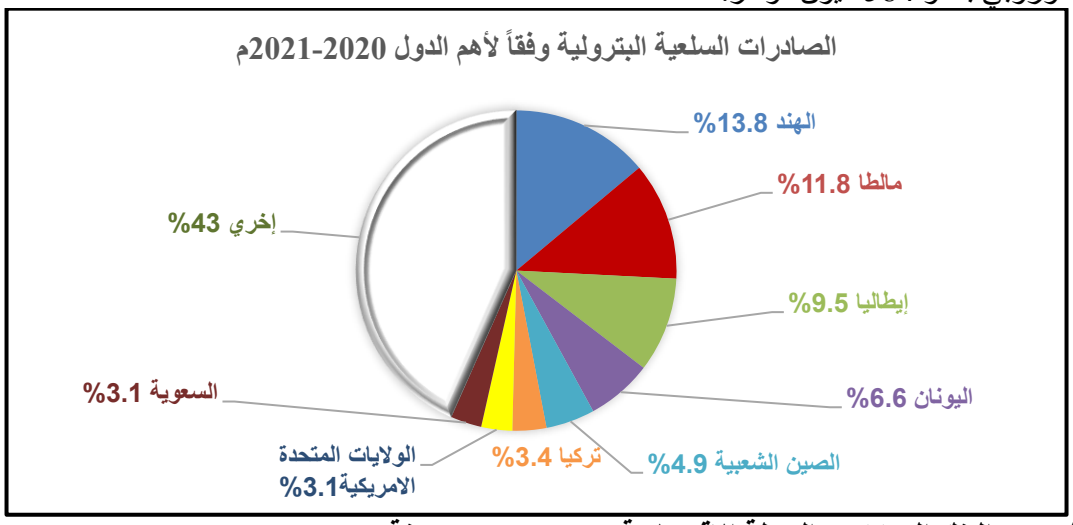

المصدر البنك المركزي، المجلة الإقتصادية، مج61، عدد3، سنة2021

يوضح الشكل رقم (1) حصيلة الصادرات السلعية البترولية وفقاً لأهم الدول 2021م.

بتوزيع حصيلة الصادرات البترولية وفقا للتوزيع الجغرافى، جاءت دولة الهند بنسبة في المركز الأول بما نسبة 13.8% من اجمالى الصادرات البترولية، يليها دولة مالطا بما نسبتة 11.8%، ثم إيطاليا بمانسبتة 9.5%، ويليها اليونان 6.6% يليها كلامن دولة تركيا الولايات المتحدة الأمريكية، والصين

[41] المصدر :البنك المركزي المصري ،النشرة الإحصائية الشهرية ،العدد300،-مارس 2022.الارقام بالمليون جنية مصري .

الشعبية والسعودية، حيث مثلت هذه الدول مجتمعة ما نسبته 14.5% من إجمالى حصيلة الصادرات السلعية البترولية.

(ب) الواردات البترولية:

إنخفضت الواردات البترولية من كل من الدول العربية بنحو 1.9مليار دولار ودول الإتحاد الأوروبي 453.7 مليون دولار ، من الدول الأوروبية الأخري بنحو186.3 مليون دولار

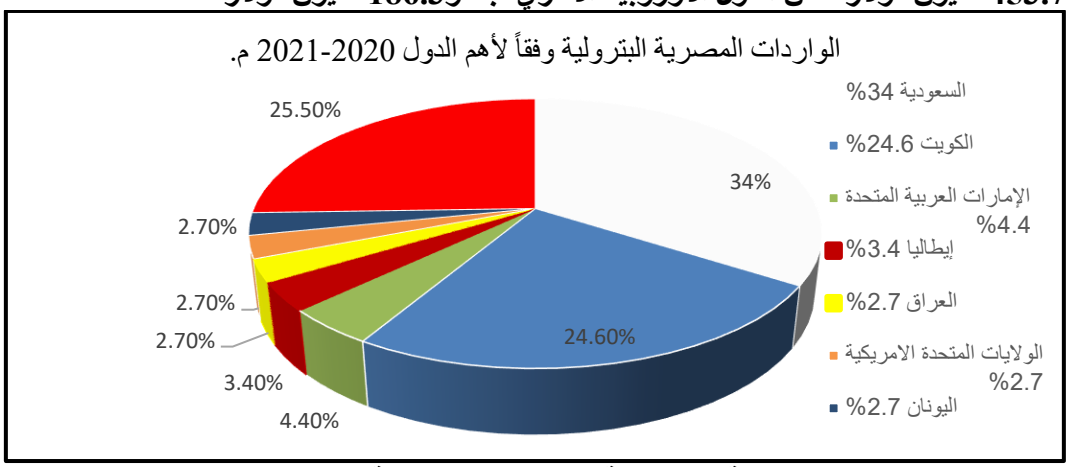

المصدر البنك المركزي ،المجلة الإقتصادية، مج61، عدد3، سنة2021، ص67

يوضح الشكل رقم (2) الواردات المصرية البترولية وفقاً لأهم الدول 2020-2021 م.

إنخفضت الواردات البترولية بنحو ٢,٣ مليار دولار، ويرجع ذلك اساسا الواردات البترولية من كل من الدول العربية بنحو ١,٩ مليار دولار، ودول الاتحاد الأوروبى بنحو ٤٥٣,٧ مليون دولار، والدول الأوروبية الأخرى بنحو ١٨٦,٣ مليون دولار، للتوزيع وبتوزيع المدفوعات عن الواردات البترولية وفقا للتوزيع الجغرافى، فقد جاءت الدول العربية فى المركز الأول بما نسبة٦٧,٥٪ من إجمالى الواردات البترولية، تليها دول الاتحاد الأوروبى بما نسبته12.3% ثم الدول الآسيوية (غير العربية) بما نسبته 9.9% .

جاءت الدول العربية في المركز الأول بما نسبة 63.2% من إجمالى الواردات البترولية، جاءت السعودية في المركز الأول كأهم شريك تجارى فى جانب الواردات بما نسبة 34% من إجمالى الواردات البترولية وذالك لان السعودية تعتبر من أكبر الدول أستحواز علي اعلي نسبة بترول في العالم، يليها دولة الكويت فقدرت قيمة الواردت المصرية منها في عام 2021 بنسبة 24.8 من إجمالي قيمة الوردات المصرية البترولية يليها كلا من الإمارات العربية المتحدة ثم إيطاليا بما نسبة 4.4% و3.4% علي التوالي ثم المملكة المتحدة،العراق واليونان.

2- التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات غير البترولية :

(أ) الصادرات السلعية غير البترولية:

بتوزيع حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية وفقا للتوزيع الجغرافى، جاءت دول الدول العربية في المركز الأول بما نسبة 31.4% من اجمالى الصادرات غير البترولية، يليها الإتحاد الأوروبي بما نسبته27.7%، ثم الولايات المتحدة الامريكية بما نسبة 12.4%، وعلى مستوى الدول فقد جاءت

الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول كأهم شريك تجارى فى جانب الصادرات، يليها الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وسويسرا، والمملكة العربية السعودية، والمانيا، وتركيا، وكندا، وفرنسا. حيث مثلت هذه الدول مجتمعة ما نسبته 76%من إجمالى حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية. ومن أهم الصادرات الغير البترولية المصرية الأجهزة اكهربائية والأسلاك والكبلات والأسمدة.

حصيلة الصادرات السلعية (غير البترولية) وفقا لاهم الدول2020-2021م.

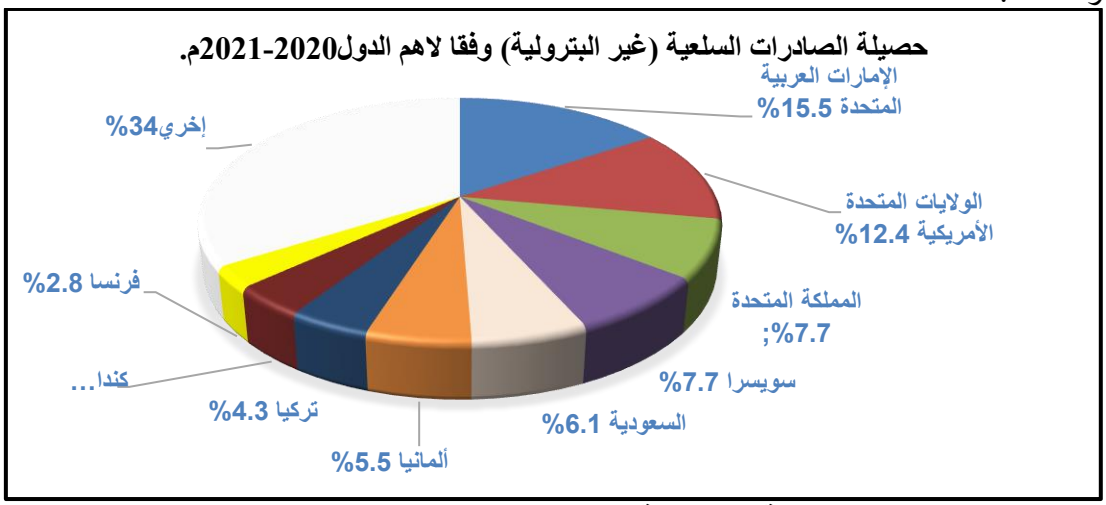

المصدر البنك المركزي، المجلة الإقتصادية، مج 60،ع1، سنه 2021 ص68.

الشكل رقم (3) يوضح حصيلة الصادرات السلعية (غير البترولية) وفقا لأهم الدول 2021.

(ب)- الواردات السلعية غير البترولية:

جاءت دول الإتحاد الأوروبى فى المركز الأول بما نسبة29.5%من إجمالى الواردات غيرالبترولية، تليها الدول الآسيوية (غير العربية) بما نسبته26.3%، ثم الدول العربية بما نسبة 11.7%، وعلى مستوى الدول فقد جاءت الصين الشعبية فى المركز الأول كأهم شريك تجارى فى جانب الواردات بنسبة 13.1%، يليها الامارات العربية المتحدة، ووألمانيا، وروسيا والولايات المتحدة الامريكية المملكة المتحدة، وتركيا وسويسرا، وإيطاليا، وفرنسا. حيث مثلت هذه الدول مجتمعة ما نسبة 39.9% من إجمالى الواردات غير البترولية ومن أمثلة الواردات المصرية الغير بترولية أجهزة الهاتف وسيارات الركوب.

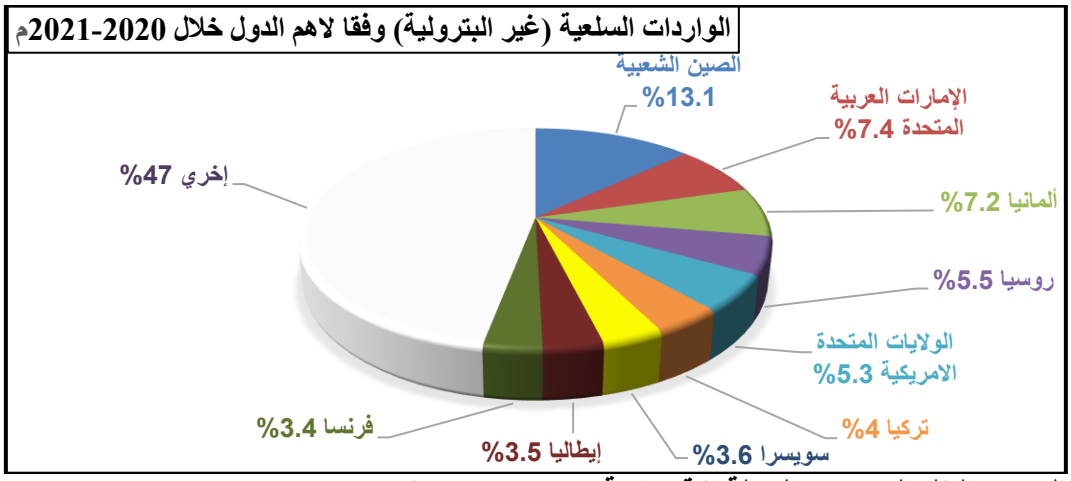

المصدر البنك المركزي، المجلة الإقتصادية، مج 60،ع1، سنه 2021 ص69

الشكل (4) يوضح الواردات السلعية (غير البترولية) وفقا لاهم الدول خلال 2021م.

تشير الإحصاءات الصين الشعبية جاءات في المركز الاول في قائمة الواردات السلعية المصرية الغير بترولية بنسبة 13.1% من إجمالي قيمة الواردات المصرية ثم دولة الامارات العربية المتحدة جاءت في المركز الثاني بنسبة 7.4% من إجمالي الواردات السلعية الغير بترولية ثم الواردات ألمانيا جاءات في المركز الثالث بنسبة 7.2% تليها روسيا جاءات في المركز الرابع بنسبة 5.5% من إجمالي قيمة الواردات المصرية السلعية تليها من الولايات المتحدة الامريكية بنسبة 5.3%، ثم تركيا بنسبة 4%، ثم سويسرا بنسبة 3.6%، ثم كلا من إيطاليا فرنسا بنسبة 3.5%، 3.4%علي الترتيب.

رابعاً: تحليل التبادل التجاري بين مصر ودول الإتحاد الأوروبي .

سيتم تحليل التبادل التجاري بين مصر ودول الإتحاد الأوروبي من تحليل قيمة الصادرات والواردات من مصر إلى الإتحاد الاوروبي مسترشداً بالبيانات التي يوضحها الجدول التالي:

جدول (3) قيمة الصادرات والواردات الكلية لمصر مع الإتحاد الأوروبي بالمليار دولار خلال الفترة(1994-2021)

السنة	صادرات مصر إلي الإتحاد الاوربي	واردات مصر من الإتحاد الاوربي	معدل نمو صادرات مصر إلي الإتحاد الأوروبي (%)	معدل نمو واردات مصر من الإتحاد الأوروبي (%)	نسبة صادرات مصر لدول الإتحاد الأوربي إلي إجمالي صادرات العالم (%)	نسبة واردات مصر لدول الإتحاد الأوربي إلي إجمالي واردات العالم (%)	العجز التجاري بين مصر ودول الإتحاد الأوربي
1994	0.65	2.18			6	15	1.53-
1995	0.769	1.99	18.31	9-	6	12	1.221-
1996	0.62	2.35	19.38-	18	4	13	1.73-
1997	0.64	1.87	3.23	20-	4	10	1.23-
1998	0.84	2.24	31.25	20	6	10	1.4-
1999	0.42	2.49	50-	11	3	12	2.07-
2000	0.86	4.63	104.76	86	5	20	3.77-
2001	1.37	4.14	59.30	11-	8	19	2.77-
2002	1.36	3.73	0.73-	10-	9	19	2.37-
2003	2.13	3.19	56.62	14-	12	16	1.06-
2004	2.74	3.62	28.62	13	12	16	0.88-
2005	3.36	4.8	22.63	33	12	16	1.44-
2006	4.66	4.84	38.69	1	14	14	0.18-
2007	4.71	6.24	1.07	29	12	14	1.53-
2008	9.22	14.37	95,75	130	17	23	5.15-
2009	6.85	14.32	25.70-	0	15	24	7.47-
2010	8	17.18	16.79	20	17	30	9.18-
2011	9.7	18.24	21.25	6	20	31	8.54-
2012	7.88	20.48	18.76-	12	17	30	12.6-
2013	8.1	21.34	2.79	4	17	32	13.24-
2014	7.9	22.45	2.47-	5	18	32	14.55-
2015	5.96	23.96	24.56-	7	14	34	18-
2016	5.78	22.78	3.02-	5-	17	34	17-
2017	7.72	20.21	33.56	11-	21	29	12.49-
2018	9.11	22.5	18.01	11	19	31	13.39-
2019	9.31	21.74	2.20	3-	18	28	12.43-
2020	7.2	19.2	22.66-	12-	15	25	12-
2021	14.9	21.6	106.94	13	33	26	6.7-
متوسط قبل 2004	0.9659	2.88	23	8	7	16	1.9-
متوسط بعد 2004	7.668	17.426	15	14	17	27	9.8-
المتوسط خلال الفترة كاكل	5.0985	11.738	18	12	13	22	6.67575-

المصدر www.trademap.org

1- دراسة قيمة الصادرات الكلية لمصر مع الإتحاد الأوروبي :

يتبين من دراسة مؤشرات الجدول (3)أن القيمة الكلية لصادرات مصر مع الإتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو0.769مليار دولار عام 1994وحد أقصى بلغ نحو 14.9مليار دولار عام 2021 بمتوسط سنوي بلغ حوالي 4,566مليار دولار خلال فترة (1995-2021) .

يتبين من الجدول رقم (3) أن قيمة الصادرات المصرية لدول الإتحاد الأوروبى بلغت 65, مليار دولار عام 1994وصلت إلي 14.9مليار دولار عام 2021.حيث بلغ الحد الأدني لقيمة الصادرات المصرية لدول الإتحاد الأوروبي 0.42مليار دولار عام 1999،وبلغ الحد الأقصي لقيمة الصادرات المصرية لدول الإتحاد الأوروبي 14.9مليار دولار عام 2021.

وخلال الفترة (1994-1999) نلاحظ تذبذب في حجم الصادرات المصرية مابين الإنخفاض والإرتفاع بينما خلال الفترة من (2000-2007) نلاحظ تزايد الصادرات المصرية بمعدلات متناقصة، و خلال الفترة (2008-2021) نلاحظ وجود تذبذب مرة إخري للصادارت إنخفاضاً وإرتفاعاً حيث تميزت هذه الفترة بوجود أحداث مهمة مثل الأزمة المالية العالمية التى أثرت علي الإتحاد الأوروبي ، وكذلك الأحداث السياسية التى مرت بها مصر وامتدت أثارها سنوات.

1/1: نسبة صادرات مصر لدول الإتحاد الأووربي إلي إجمالي صادرات مصرللعالم الخارجي.

يتبين من دراسة مؤشرات الجدول (3) أن نسبة صادرات مصرمع الإتحاد الأوروبي إلي إجمالي صادرات مصرللعالم خلال فترة الدراسة تراوحت بين حد أدنى بلغ3% عام 1999وحد أقصى بلغ نحو33%فى عام 2021 بمتوسط سنوي بلغ حوالي 13% خلال فترة (1994-2021) .

ويتضح أن نسبة صادرات مصر لدول الإتحاد الأوروبي إلي إجمالي صادرات العالم في حالة تذبذب مابين الإنخفاض والإرتفاع فإنخفضت نسبة صادرات مصر لدول الإتحاد الأوروبي من عام 1994إلي عام 1997 فإنخفضت م 6%إلي 4% من إجمالي صادرات مصر للعالم ثم إرتفعت في عام 1998وسجلت 6%وسرعان ما إنخفضت في عام 1999 وسجلت نسبة صادرات مصر لدول الإتحاد الأوروبي3%.

كما يتبين من دراسة مؤشرات الجدول (3) أيضاً إرتفاع نسبة صادرات مصرمع الإتحاد الأوروبي بدية من عام 2000فإرتفعت من 5%إلي 17% في عام 2008 من إجمالي صادرات مصر للعالم،ثم إنخفضت في عام 2009نتيجة الأزمة العالمية وسجلت 15%،ثم إرتفعت نسبة صادرات مصرمع الإتحاد الأوروبي إلي إجمالي مصر صادرات العالم

في عامي 2010و2011وسجلت 17%و20%علي التوالي ،ثم إنخفضت نسبة نسبة صادرات مصرمع الإتحاد الأوروبي بدية من عام 2012نتيجة ثورة 25يناير والأحداث التي مرت بها البلاد حتي عام 2015حتي سجلت 14%من من إجمالي صادرات مصر للعالم،ونلاحظ من مؤاشرات الجدول (3-3)أيضاً أن نسبة صادرات مصرمع الإتحاد الأوروبي إلي إجمالي صادرات مصرللعالم في تزايد مستمر من عام 2015 حتي نهاية الدراسة في 2021 ماعدي في عامي 2019و2020نتيجة أزمة كرونا التي أدت إلي خلق البلاد وإقاف حركة التجارة الخارجية.

2/1-الهيكل السلعى للصادرات المصرية لدول الإتحاد الأوروبى:

يتبين أن أهم مكونات الهيكل السلعي للصادرات المصرية لدول الإتحاد الأوروبي تمثلت في الوقود والمنتجات البترولية ومنتجات الصناعات الإستخراجية (المرتبة الأولي بنسبة مساهمة 40%) ثم المنتجات الكيماوية والبلاستك (المرتبة الثانية بنسبة16.2%) ويليها المنتجات المعدنية (المرتبة الثالثة

بنسبة مساهمة 12.1%)ثم الألأت والألأجهزة الالية معدات النقل (المرتبة الرابعة بنسبة مساهمة 10.7%) ثم كلا من المنتجات الحيوانية والنباتية والمشروبات التبغ ،والخيوط والألياف النسيجية ومنتجات الغزل والنسيج والجلود والأخشاب (المرتبة الخامسة والسادسة والسابعة بنسبة مساهمة 9.8%،6.2%،2.5%،1.3%) ونلاحظ عدم وجود صادرات مصرية من سلع صناعية متقدمة ولكن معظمها من مواد أولية .[42]

3/1-الهيكل الجغرافي للصادرات المصرية لدول الإتحاد الأوروبى:

تعد دول الإتحاد الأوروبى من أهم شركاء مصر التجاريين حيث تحتل المرتبة الاولي عالمياً من بين التكتلات الإقتصادية التى تستقبل الصادرات المصرية، حيث تستقبل حوالى 30% من إجمالى قيمة الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة.

فسجلت حجم الصادرات لدول الإتحاد الأوروبي 24.8%من إجمالي الصادرات المصرية الغير بترولية وجاءت دول الإتحاد الأوروبي في المركزالأول بما نسبتة 50.2%من إجمالي الصادرات البترولية 43.

تعد إيطاليا من أهم دول الإتحاد الأوروبي التي تستقبل الصادرات المصرية حيث إحتلت (المرتبة الأولي بنسبة مساهمة 23%)،ويليها بريطانيا (المرتبة الثانية بنسبة مساهمة 15%)، ثم أسبانيا المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة 12%) ويليها كلا من فرنسا وألمانيا (المرتبة الرابع والخامسة بنسبة مساهمة 8.3% و 7.7% علي الترتيب). حيث تستحوز هذة الدول علي حوالي 65%من إجمالي قيمة الصادرات المصرية لدول الإتحاد الأوروبي ،وبالتالي وجود تركيز جغرافي واضح للصادرات المصرية للدول الإتحاد الأوروبي ،ومن هنا يمكن القول بأن مصر لم تستفيد بشكل واضح من التصدير لباقي دول الإتحاد الأوروبي التي تتسم بإتساعها وتنوع الأزواق بها،حيث توصلت نتائج دراسة 44 إنة لابد من الحد من التركيز الجغرافي للصادرات من خلال توسيع اتفاقيات التجارة الحرة لتعزيز الأثر الإيجابي لعدم إستقرار الصادرات على النمو الإقتصادي، حيث أشارت نتائج الدراسة السابقة إلى التأثير السلبي للتركيز الجغرافي على إستقرار الصادرات.

2- قيمة الواردات الكلية لمصر مع الإتحاد الأوروبي:

يتبين من دراسة مؤشرات الجدول (3) أن القيمة الكلية لواردات مصر مع الإتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 1,87 مليار دولار عام 1997 وحد أقصى بلغ نحو - 23,96 مليار دولار عام 2015 بمتوسط سنوي بلغ حوالي 10.89مليار دولار خلال فترة (1994-2021).

نلاحظ من الجدول (3)أن الواردات المصرية في تذايد من عام 1994حتي عام 2000 ثم إنخفضت من عام 2000 حتي عام 2004 ثم إرتفعت مرة إخري من عام 2004 حتي عام 2015، بينما نلاحظ تذبذب في قيمة الواردات المصرية من عام 2016حتي عام 2021.

1/2: نسبة واردات مصر لدول الإتحاد الأوربي إلي إجمالي واردات مصرمن العالم الخارجي.

---

[42] الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ،النشرة السنوية للتجارة البينية مع التجمعات الدولية عام 2021،إصدار مايو 2022،ص45

[43] البنك المركزي المصري،المجلة الاقتصادية،المجلد63،العددالاول،سنة 2022-2023،ص42.

[44] Ziad M. ABU-LILA, Abdiwahab ALGHAZO, Abdallah GHAZO(2021)" The Impact of Export Instability on Economic Growth: Evidence from Jordan", / Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 8 No 8 (2021) 0013–0019.**18**

يتبين من دراسة مؤشرات الجدول (3) أن نسبة واردات مصرمن الإتحاد الأوروبي إلي إجمالي واردات مصرمن العالم خلال فترة الدراسة تراوحت بين حد أدنى بلغ10% عامى 1997و1998وحد أقصى بلغ نحو34%فى عامي 2014و2015 بمتوسط سنوي بلغ حوالي 22% خلال فترة (1994-2021) .
ويتضح أن نسبة واردات مصر لدول الإتحاد الأوروبي إلي إجمالي واردات مصرمن العالم في حالة تذبذب مابين الإنخفاض والإرتفاع فإنخفضت نسبة واردات مصرمن دول الإتحاد الأوروبي من عام 1994إلي عام 1998 فإنخفضت م 15%إلي 10% من إجمالي صادرات مصر للعالم ثم إرتفعت في عامى 1999و2000ووصلت إلي 20%من من إجمالي واردات مصرمن العالم. كما يتبين من دراسة مؤشرات الجدول (3-3) أيضاً إنخفاض نسبة واردات مصرمن الإتحاد الأوروبي إلي إجمالي واردات مصرمن العالم بداية من عام 2001 حتي عام 2007 فإنخفضت نسبة الواردات من 19%إلي 14% ولكن بداية من عام 2007 ستصبح واردات مصر من دول الإتحاد الأوربي صفر جمارك مما يؤدي إلي دخول طفرة من الواردات اللإتحاد الأوروبي إلي الأسواق المصرية ونلاحظ زيادة الواردات المصرية من دول الإتحاد الأوروبي إلي إجمالي واردات مصرمن العالم بداية من عام 2008 فإزدادت نسبة الواردات من 14%حتي وصلت زروتها وسجلت 34%في عام 2016، ثم نلاحظ تذبذب في نسبة الواردات المصرية من دول الإتحادالأوروبي من إجمالي واردات مصرمن العالم من 2017حتي 2021.

2/2-الهيكل السلعى للواردات المصرية لدول الإتحاد الأوروبى:

يتضح أن أهم مكونات الهيكل السلعى للواردات المصرية من دول الإتحاد الإوروبى في عام 2021 يتمثل في الألأت والأجهزة الية والكهربية ومعدات النقل (المرتبة الاولي بنسبة 31%) ثم المنتجات الكمياوية والبلاستك (المرتبة الثانية بنسبة مساهمة 21.2%) ثم يليها المنتجات المعدنية المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة 14.5% ثم كلا من المنتجات الحيوانية والنباتية ،المطاط والجلود والاخشاب،ثم الوقود المنتجات البترولية (المرتبة الرابعة والخامسة والسادسة علي التوالي بنسبة مساهمة 12.1% ،8.3% ،7.3%) .[45]

3/2-الهيكل الجغرافي للواردات المصرية لدول الإتحاد الأوروبى:

بيتضح أن أهم الدول المصدرة لمصر هي ألمانيا (المرتبة الاولي بنسبة مساهمة 22%)ويليها إيطاليا بنسبة مساهمة 17%) ثم كلا من أسبانيا وفرنسا وإيطاليا (المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة بنسب مساهمة 9% و 8% و7% علي الترتيب)حيث تأتي حوال 63%من واردات مصر من الإتحاد الأوروبي من تلك الدول الخمس.ومن ثم فإن هناك تركيز جغرافي للواردات المصرية من دول الإتحاد الأوروبي وبالتالي لم تستفيد مصر بشكل جيد من الدول الكبيرة بالإتحاد.

٣ - حالة الميزان التجاري لمصر مع الإتحاد الأوروبي:

يتبين من دراسة مؤشرات الجدول (3)عجزالميزان التجاري لمصر مع الإتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة وقد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 0,18 - مليار دولار عام 2015 وحد أقصى بلغ نحو -18,0 - مليار دولار عام 2006 ب متوسط سنوي بلغ حوالي-6,35 مليار دولار خلال فترة (1995-2021).

- من خلال بيانات الجدول رقم (3) يتضح أن الميزان التجاري بين مصرودول الإتحاد الأوروبي في حالة عجز مستمر خلال فترة الدراسة ،حيث بلغ العجز-1.53 مليار دولار خلال عام 1994،إلي أن

[45] االجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ،النشرة السنوية للتجارة البينية مع التجمعات الدولية ع،مرجع سبق ذكرة،ص45.

وصل إلي -6.7مليار دولار خلال عام 2021.وبلغ الحد الأدني -0.18مليار دولار عام 2006وهو يعد أقل عجز للميزان التجاري (وذالك بعد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ عام 2004) والحد الأقصي -18مليار دولار في عام 2015وهو يعد أكبر عجز للميزان التجاري ،حيث بلغ متوسط قيمة الميزان التجاري خلال فترة الدراسة 07.045مليار دولار.

-ونلاحظ أن العجز ظل في تذبذب ما بين الإرتفاع والإنخفاض خلال الفترة من 1994-2000أما خلال الفترة من (2001-2006) ظل العجز في الميزان التجاري ينخفض خاصة بعد تنفيذ الإتفاقية ،وذالك كنتيجة لإرتفاع متوسط الزيادة في الصادرات عن إرتفاع متوسط الزيادة في الواردات ،وبالتالي إنخفض العجز، وعلي النقيض نجد أن العجز بدأ في الزيادة خلال الفترة من (2007-2015) حيث ذادت قيمتة بشكل ملحوظ بعد عام 2011كنتيجة للأحداث السياسية التي مرت بها مصر ،(إنخفض متوسط معدل نمو الصادرات وإرتفع معدل نمو الواردات) إلي أن وصل العجز لأعلي قيمة لة في عام 2015.

وبعد عام 2016 بدأ العجز التجارى ينخفض بشكل ملحوظ وذلك كنتيجة لبعض الإجراءات التى اتخذتها مصرمثل تحرير سعر الصرف الذى أدى لزيادة أسعار الواردات، وكذلك بعض القرارات التى أدت لتقليل الواردات، فقد انخفض العجز خلال متوسط الفترة (2016-2021) بمعدل - 12.32%

4- نتائج تحليل التبادل التجارى لمصر مع دول الإتحاد الأوروبي :

- تحتل دول الإتحاد الأوروبي المركز الأول عالمياً كأهم الأسواق المستوردة من مصر خلال الفترة من (02016-2021) حيث بلغ نسبة مساهمتها في الصادرات المصرية حوالي29.5% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية للعالم ومن ثم يتضح لنا أهمية إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية لتجارة مصر الخارجية.
- حقق الميزان التجاري عجزاً مستمراً خلال سنوات الدراسة (1994-2021)،حيث نلاحظ زيادة العجز خلال الفترة من (2007-2015) ،كما نلاحظ إنخفاض هذا العجز في الفترة من (2016-2021) كنتيجة للسياسات التي إتخذتها مصر للحد من الواردات خلال تلك الفترة ،وكذالك تداعيات أزمة كرونا في الفترة الأخيرة .
- نلاحظ زيادة قيمة الصادرات المصرية قبل تنفيذ الإتفاقية (عام 2004) حيث بلغ متوسط نمو الصادرات المصرية لدول الإتحاد الأوروبي حوالي23%،بينما بلغ متوسط معدل نمو الواردات حوالي 8% ومن ثم زيادة معدل نمو الصادرات عن معدل نمو الواردات لكن يظل هناك عجز التجاري لمصر مع دول الإتحاد الأوروبي بلغ متوسطة حوالي-1.9مليار دولار خلال الفترة (1994-2003) .
- نلاحظ زيادة قيمة الصادرات المصرية بعد تنفيذ الإتفاقية (عام 2004) حيث بلغ متوسط نمو الصادرات المصرية لدول الإتحاد الأوروبي حوالي 15%،بينما بلغ متوسط معدل نمو الواردات حوالي 14% ومن ثم زيادة معدل نمو الصادرات عن معدل نمو الواردات لكن إرتفع عجز التجاري لمصر مع دول الإتحاد الأوروبي حيث سجل متوسط العجز التجاري -9.8مليار دولارخلال الفترة (2005-2021). وذالك يرجع إلي أن حجم الواردات زاتة اكبرمن حجم الصادرات .وبالتالي اثرت الإتفاقية بشكل إيجابي علي الصادرات المصرية وزادات الصادرات المصرية لدول الإتحاد الأوروبي ولكنها أدت إلي دخول طفرة من واردات الإتحاد الأوروبي إلي السوق المصري خصوصاً بداية من عام 2016 لان بحلول عام 2016اصبحت الرسوم الجمركية علي أغلب الواردات المصرية تساوي صفروبحلول عام 2020 ألغيت الرسوم

الجمركية المفروضة علي الواردات المصرية من دول الإتحاد الأوروبي مما أثر بالسلب علي الميزان التجاري بين مصر ودول الإتحاد الأوروبي.

- تتمثل أهم الصادرات المصرية لدول الإتحاد الأوروبي في الوقود والمنتجات البترولية ومنتجات الصناعات الإستخراجية المنتجات الكيماوية والبلاستك والمنتجات المعدنية والألأت والألأجهزة الالية معدات النقل والمنتجات الحيوانية والنباتية والمشروبات التبغ ،والخيوط والألألياف النسيجية ومنتجات الغزل والنسيج،والمطاط والجلود والأخشاب، نلاحظ عدم وجود صادرات مصرية من سلع صناعية متقدمة ولكن معظمها من مواد أولية . حيث تتمتع مصر بميزة نسبية تصديرية في كل هذة السلع . وتتفق هذة النتيجة مع دراسة [46] فقد توصلت ايضاً إلي أن حجم الصادرات المصرية في تزايد وأن الأسمدة والوقود والزيوت تمثل الصادرات الرئسية لدول الإتحاد الأوروبي .
- تتمثل أهم الواردات من الإتحاد الأوروبي في السلع تامة الصنع وذات التكنولوجيا الفائقة مثل الألأت والأجهزة الية والكهربية ومعدات النقل والسيارات تستورد بنسبة عالية أما السلع الاولية تستورد بنسب قليلة علي العكس من الصادرات المصرية للإتحاد الأوروبي. بالإضافة إلي وجود تركيز جغرافي للواردات المصرية ،حيث لم تستفيد مصر بشكل جيد من دول الإتحاد الأوروبي .
- زادت قيمة الصادرات المصرية لدول الإتحاد الأوروبي زيادة كبيرة بشكل أكبر من زيادة الواردات المصرية خلال الفترة (2016-2019) وذالك قد يكون ناتج عن السياسات التي إتباعتها مصر خلال هذة الفترة مثل تخفيض العملة المحلية وسياسة الحد من الواردات ،حيث كان لها أثر إيجابي نسبياًعلي زيادة الصادرات المصرية .
- إنخفضت الصادرات المصرية في 2020بسب أحداث ازمة كرونا التي أثرت علي جميع الدول ثم سرعان ما إرتفعت في عام 2021م.

النتائج والتوصيات

أولاً نتائج البحث:

توصلت الدراسة إلي أن الشراكة المصرية الأوروبية لها تأثير إيجابي علي التجارة الخارجية المصرية لدول الإتحاد الأوروبي وهذا يعني أن تطبيق الإتفاقية يؤدي إلى زيادة الصادرات بين مصر ودول الاتفاقية.فقد زادت قيمة الصادرات المصرية بعد تنفيذ الإتفاقية (عام 2004) حيث بلغ متوسط نمو الصادرات المصرية لدول الإتحاد الأوروبي حوالي 15%،بينما بلغ متوسط معدل نمو الواردات حوالي 14% ومن ثم زيادة معدل نمو الصادرات عن معدل نمو الواردات لكن إرتفع عجز التجاري لمصر مع دول الإتحاد الأوروبي حيث سجل متوسط العجز التجاري -9.8مليار دولارخلال الفترة (2005-2021). وذالك يرجع إلي أن حجم الواردات زاتة اكبرمن حجم الصادرات .وبالتالي اثرت الإتفاقية بشكل إيجابي علي الصادرات المصرية وزادات الصادرات المصرية لدول الإتحاد الأوروبي وتتفق هذه النتيجة مع دراسة هذه النتيجة مع دراسة [47] ذلك بسبب توصلها أن تطبيق إتفاقية الشراكة لها تأثير

[46] Helmy,O., Aboushady,N., Zaki,CH, 2018: .op.cit.p83

[47] ريحان، محمد كامل ؛ وأخروون:مرجع سبق ذكرة،ص413.

إيجابي علي الصادرات المصرية وأن مصر إستفادت من تطبيق إتفاقية الشراكة. ولكنها أدت إلي دخول طفرة من واردات الإتحاد الأوروبي إلي السوق المصري خصوصاً بداية من عام 2016 لان بحلول عام 2016اصبحت الرسوم الجمركية علي أغلب الواردات المصرية تساوي صفروبحلول عام 2020 ألغيت الرسوم الجمركية المفروضة علي الواردات المصرية من دول الإتحاد الأوروبي مما أثر بالسلب علي الميزان التجاري بين مصر ودول الإتحاد الأوروبي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة [48] فقد توصلت نتائج الدراسة أن مصر لم تسفيد بالشكل الكافي من هذة الإتفاقية .

ثانياً: التوصيات

- ضرورة إهتمام الدولة بزيادة صادراتها وذالك لرفع الإحطياطي النقدي الأجنبي الموجود في البنك المركزي وحتي تتمكن الدولة من زيادة صادراتها لابد من الإطلاع علي التجارب الناجحة في زيادة الصادرات كما توجد العديد من السياسات المقترحة لتنمية الصادرات منها رفع كفاءة العمالة والعمل علي إستقرار سعر الصرف ومحاولة الحد من الفساد في الدولة .
- تحسين القدرات التنافسية الخاصة بصادرات مصر لدول الإتفاقيات، والعمل على تشجيع الصادرات المصنعة عالية القيمة المضافة.
- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالدول الأوروبية، والعمل على الدراسة المستمرة لأسواق تلك الدول بما يسهم فى رفع مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية لمصر .
- العمل على زيادة القدرات التنافسية للصادرات المصرية فى أسواق الإتحاد الإوروبى لتقليل عجز الميزان التجارى لمصرومن ثم ميزان المدفوعات .
- عند توقيع إتفاقية جديدة لأبد من مرعاة نسبة الصادرات مقابل نسبة الواردات ضمن بنود الإتفاقية حتي تتمكن مصر من الإستفادة الكاملة من الإتفاقية .
- إزالة التعريفة الجمركية وفق خطة مدروسة من مصر وذلك لتالشى وجود منافسة قوية من الشركات الأوروبية للشركات المصرية والتى لاتستطيع مواجهة تلك المنافسة، مما يؤدي إلي زيادة حجم الصادرات المصرية لدول الإتحاد الأوروبي .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. **منصري ،نجاح :أثر إتفاقية الشراكة الاوروموسطة علي التجارة العربية والبينية ،رسالة دكتوراة ، كليةاالعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر ، منصري ،نجاح :أثر إتفاقية الشراكة الاوروموسطة علي التجارة العربية والبينية ،رسالة دكتوراة ، كلية العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر ،2015،ص26.**
2. **الخذندار ،نعيمة رزق نمر: أثر تخفيض التعريفة الجمركية للمدخلات الوسيطة المستوردة علي النمو في الناتج الاجمالي ،(دراسة حالة علي القطاع الصناعي رسالة ماجستير ،كلية التجارة الجامعة الاسلامية في غزة ،2016،ص5.**

[48] سالمان ،عمر، الشافعى ،محمد أحمد محمد السيد ،مرجع سبق ذكرة ،ص1083

3. القيسي،أماني طلعت : تقييم أداء الصادرات السلعية الفلسطينية بإستخدام مؤشرات التجارة الخارجية 2000-2014م)، رسالة ماجستير،كلية التجارة ،جامعة غزة الاسلامية ،فلسطين،2016،ص59.
4. أمين ،وليد سيد؛وأخروون: دراسة إمكانات تعظيم فعالية الأثر السياحي لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على النشاط السياحي بمصر، بحث ،اتحاد جمعيات التنمية الإدارية،2006،ص19.
5. بنك إسكندرية،srm نوفمبر 2016:مصر مركز واعد د للتجارة والإستثمار في أفريقيا والشرق الأوسط ،بحث،ص14.
6. زين،نجوى إبراهيم ؛ الشحات ، محمد :"تعظيم دور تجارة مصر الخارجية السلعية لدعم النمو الإقتصادي"،بحث ،كلية التجارة ،جامعة المنصورة،المجلة المصرية للدراسات التجارية ،2020م،ص33.
7. سليمان سرحان أحمد عبد اللطيف ، أداء التجارة بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبري وكفائها وأهم المتغيرات الإقتصادية المؤثرة عليها، بحث ،مجلة الإقتصاد الزراعي والعلوم الإجتماعية ،جامعة المنصورة ،كلية الزراعة ،مج 6،عدد12، 2015 ، ص2085.
8. سالمان،عمر؛الشافعي ، محمد أحمد محمد السيد : تقييم أثر اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على الميزان التجارى المصرى،بحث، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المجلد 37 - العدد الاول،2023، ص1066.
9. صالح، سمير أبو الفتوح :"رؤية استراتيجية لمواجهة الآثار المتوقعة لمشروع اتفاقية المشاركةالأوروبية على الصناعة المحلية "،بحث، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ،جامعة المنصورة ،ع19 ،-، ص306.
10. صبحي ،أمنية جمال؛إبراهيم،ياسمين رجب: كيفية تعظيم استفادة مصر من التكتلات الاقتصادية تجارياً دراسة مقارنة بين الكوميسا والشراكة الأوروبية مع مصر من حيث التجارة البينية،بحث ماجستير ،كلية النجارة ،جامعة عين شمس ،سنة 2020،ص5.
11. عبد الرحيم، نهي صلاح الدين : دراسة إقتصادية للعوامل التي تؤثر علي الميزان التجاري المصري، بحث ،مج 9 ،عدد 2،سنة 2018،ص928-930 .
12. عبد القادر،حسام الدين محمد: "التفكك الاقتصادي العالمي ومستقبل التجارة الخارجية في مصر"،بحث،المجلة العلمية للعلوم والتجارة ،كلية التجارة – جامعة عين شمس،2021م،ص35.
13. عبدالله، محمود عبدالحافظ محمد:" دور اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في تحديث وإعادة هيكلة الصناعة المصرية"،بحث، كلية التجارة، جامعة المنصورة, المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر - تحديث الصناعة،-، ص 6-7.
14. علي ،أسماء:التصدير في مصر السياسات والعوائق والفرص،بحث،مجلة اركان للدراسات والابحاث والنشر ،2018،ص9.

15. ريحان، محمد كامل ؛ وأخروون:تأثير التغيرات الاقتصادية في مصر علي التجارة الخارجية ،مقال ،مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية،جامعة عين شمس ،مج 39، 2017،ص413.
16. قناوي ،عزت ملوك :" الآثار الاقتصادية المترتبة على الشراكة الأوربية"،مقال،مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ،كلية التجارة ،جامعة كفر الشيخ ، مج6-العدد(10)الجزء الثاني ،مصر ،2020م ،ص1064-1065.
17. محمد، محمد نصر الدين أحمد؛وأخروون : تقييم برنامج تحديث الصناعة المصرية في إطار اتفاقية المشاركة الأوربية المصرية،بحث، ،عدد130، 2010،ص72.

مراجع إخري

1. البنك المركزي المصري ،النشرة الإحصائية الشهرية ،العدد300،-مارس 2022..
2. البنك المركزي، المجلة الإقتصادية، مج61، عدد3، سنة2021
3. البنك المركزي، المجلة الإقتصادية، مج 60،ع1، سنه 2021 ص69
4. الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ،النشرة السنوية للتجارة البينية مع التجمعات الدولية عام 2021،إصدار مايو 2022،ص45
5. البنك المركزي المصري،المجلة الاقتصادية،المجلد63،العددالاول،سنة 2022-2023،ص42.[1]
6. بيانات البنك الدولي
7. إتفاق المشاركة المصرية الاوربية ص 8-10.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Hoekman ,B,and S.DJankov(2010) the europion unions' Mediterranean free trade initiative ,world economy.
2. Ismaiel Ali Ismaiel, M., Zhou, D., Shawky Eladawy, R., El-Rasoul, A. A. E. Y. A., Tawfik Yousef Alkhateeb, T., Ali Ahmed Abdullah, T., & Mahmood, H. (2023). Determinants and potential of trade using the gravity model approach:Empirical evidence of Egyptian Rice Crop. Complexity, 2023, 1-16.
3. Helmy,O., Aboushady,N., Zaki,CH, 2018: The Impact of Egypt-EU Free Trade Agreement on Egypt's Manufacturing Exports and Employment, Published by Friedrich-Ebert-Stiftung (Egypt Office),p83
4. Saleh, A., & Abouelkheir, H. F. (2013). Egypt and the EU: An Assessment of the Egyptian Euro-Mediterranean Partnership. Topics in Middle Eastern and North African Economies, 15

5. Stack, M. M., & Bliss, M. (2020). EU economic integration agreements, Brexit and trade. Review of World Economics, 156(3), 443-473.
6. Ziad M. ABU-LILA, Abdiwahab ALGHAZO, Abdallah GHAZO(2021)"The Impact of Export Instability on Economic Growth: Evidence from Jordan", / Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 8 No 8 (2021) 0013–0019.18

اللينكات

1. nvestinegypt.gov.eg/Arabic/pages/AgreementDetails.aspx?id=28
2. https://2u.pw/wVfGP5I
3. https://www.goeic.gov.eg/ar/documents/default/view/id/362/m/6-28
4. www.trademap.org
5. https://mosader.com/ar/اتفاقية-الشراكة-المصرية-الاوروبية